minority rights group international

Iraqi Minorities Council
IMC
مجلس الأقليات العراقية

خلاصة

تحسين الوضع الأمني للأقليات في العراق

كتابة : كريس تشابمان

المقدمة

جرى استهداف أبناء الأقليات العراقية الدينية والعرقية في حملة عنف منذ عام 2003، بما في ذلك هجمات بشاحنات ملغومة على قرى الأقليات في سهل نينوى، واحتجاز رهائن وإحداث تفجيرات في عدد من المؤسسات الدينية والسياسية، والقيام بعمليات خطف وقتل وشنّ هجمات على ممتلكات ومصالح تعود لأقليات (انظر الإطار). في ديسمبر/ كانون أول 2011، انتشر مثل هذا العنف في منطقة كردستان المتمتعة بالحكم الذاتي، وهي منطقة هادئة عادة التجأ إليها لكثير من أبناء الأقليات الذين فروا في أوقات سابقة على أمل العثور على أمن أفضل. ونتيجة لكل ذلك، فقد غادر العراق، عدد كبير من الأقليات. ونذكر هنا مثلاً، تناقص أبناء طائفة الصابئة المندائيين، إلى 1/10 من حجم أعضائها التي كانوا عليها ما قبل عام 2003. كما أدرك العديد من أعضاء الأقليات خطورة أوضاعهم من خلال اتخاذ خطوات للحد من المخاطر التي تهدد سلامتهم الشخصية، مثل القيام بإخفاء الرموز الدينية أو ارتداء الحجاب عند الخروج، أو ببساطة، بالبقاء في المنزل. وقد تم تصنيف العراق كرابع بلد في سلسلة البلدان الأكثر خطورة في

امرأة تطل من دير القديس ماثيو في كردستان العراق، حيث وجدت مجموعة من الاشخاص الذين فروا من العنف المتزايد تجاه المسيحيين في الموصل، العراق، ملاذاً آمناً مؤقتاً. حقوق الطبع محفوظة لـ PANOS/SHIHO FUKADA

العالم في تقرير 2012، الصادر عن المجموعة الدولية لحقوق الأقليات [1]

في بداية عام 2012، يكون العراق قد وصل على مفترق طرق، لا سيما فيما يتعلق بالأمن. فمع الانحدار النازل في مستويات العنف، منذ بلوغه أعلى مستوياته بعد تفجير المسجد الشيعي للإمام العسكري في سامراء في عام 2006، بدا في أدنى مستوى له، مع تسجيل ملاحظة ببلوغه في عام 2011 مستويات مماثلة لها في العام السابق.[2] وفي المناطق المتنازع عليها في الشمال، والتي يطالب بها كل من الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان المتمتعة بالحكم الذاتي، وتعد موطنا لكثير من مجتمعات الأقليات، فقد تسبب انسحاب الجيش الأمريكي في نهاية عام 2011 بشيء من القلق، حيث كانت القوات الامريكية تلعب دورًا مهمًا في نزع فتيل التوترات هناك. إن أعمال العنف وخطاب المواجهة بين الجماعات العرقية قد احتدم وازداد شدة في كركوك، وهي مدينة تقع ضمن المناطق المتنازع عليها، حيث لم يتمّ البت بالبنود الدستورية التي من شأنها تغيير أو تعديل ما حصل من تلاعب ديمغرافي على عهد حكم صدام حسين. وفي بغداد، تتجه المواجهة السياسية داخل الحكومة إلى الشكوك بإمكانية استمرارها وبقائها على المدى الطويل.
... يبدو أن استهداف الأقليات مستمرٌ بصورة خاصة، على الرغم دائمًا، من عدم وضوح أسباب هذا الاستهداف، وهوية الجناة.

استعراض زمني لأحدث الهجمات الرئيسة التي طالت مجتمعات الأقليات

أبريل/ نيسان 2007: تم سحب 23 فردًا من أبناء المكوّن الأيزيدي من حافلة واطلاق النار عليهم في محافظة نينوى، والسبب على ما يبدو، كان انتقاما لرجم مراهقة آيزيدية من قبل أهل بلدتها، بسبب وجود علاقة لها مع شخص مسلم.[3]

أغسطس/ آب 2007: تفجير 4 شاحنات ملغومة بهجوم انتحاري منسق أدى إلى تدمير بلدتين تعود للمكوّن الآيزيدي في محافظة نينوى، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 400 مدني، وإصابة 1562 وتشريد أكثر من 1000 أسرة أصبحت بلا مأوى.

يناير/ كانون ثاني وفبراير/ شباط 2008: تفجير 6 كنائس في الموصل وبغداد في هجمات منسقة لمناسبة عيد الغطاس، وعشية عيد الميلاد لدى طوائف الارثوذكس، إلى جانب خطف رئيس اساقفة الكلدان في الموصل وقتله.[4]

سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين أول 2008: شنّ موجة من التهديدات والهجمات ضد المسيحيين في الموصل، قتل خلالها مالا يقل عن 14 من المسيحيين، وتشريد ما يربو على 13000 من الأفراد وهجرة ما يربو على 400 عائلة إلى الخارج (تقدر بنحو نصف عدد السكان المسيحيين من الموصل).[5]

يونيو/ حزيران 2009: انفجار شاحنة ملغومة في بلدة تازة خورماتو التركمانية بالقرب من مدينة كركوك، قتل فيها 70 شخصًا وجرح 182 آخرين.

يوليو/ تموز 2009: انفجار قنبلة في تلعفر، وهي بلدة تركمانية في محافظة نينوى، مما أسفر عن مقتل 45 وجرح 65.[6]

أغسطس/ أب 2009: انفجار شاحنة في قرية شيرخان سفلى بمحافظة نينوى، وهي بلدة تعود للمكّون الشيعي التركماني، مما أسفر عن مقتل 45 واصابة 217؛ إضافة إلى انفجار شاحنة ملغومة في قرية خزنة تبة، وهي قرية تعود للمكوّن الشبكي في محافظة نينوى، مما تسبب في مقتل 34 واصابة 174؛ وكذلك انفجار قنبلة في قرية سنجار الآيزيدية ، في محافظة نينوى، مما أدى إلى مقتل 20 وجرح 50 آخرين.[7]

مايو/ أيار 2010: هجوم انتحاري استهدف مباراة لكرة القدم في بلدة تلعفر التركمانية، نينوى، أسفر عن مقتل 17 واصابة 132.[8]

أكتوبر/ تشرين أول 2010: هجوم انتحاري على كنيسة سيدة النجاة التابعة لطائفة السريان الكاثوليك في بغداد، حيث أسفر الهجوم عن مصرع 56 شخصًا، كما تسبب في نزوح أكثر من 1000 أسرة من بغداد خلال فترة شهرين.[9]

خلال عام 2011: حصلت سلسلة من الهجمات على مجتمع المكوّن التركماني في كركوك، شمال العراق، مما دفع لتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الهجمات. وشملت تلك الأحداث، هجمات بالسيارات المفخخة على مقرات أحزاب تركمانية ومنازل شخصيتين سياسيتين للتركمان[10]، هذا إلى جانب شنّ موجة من عمليات قتل ضدّ أبناء التركمان بمن فيهم، رجال أعمال وأطباء وحراس شخصيين لسياسيين.[11]

ديسمبر/ كانون أول 2011: إضرام نار في ممتلكات وشركات تعود ل 37 فردًا من الجماعة المسيحية والآيزيدية في محافظة دهوك التابعة لإقليم كردستان المعروفة بهدوئها النسبي والمتمتعة بالحكم الذاتي.[12] وكانت هناك مخاوف من تجدّد أعمال العنف ضد الأقليات في المنطقة بسبب انتشارها وخروجها عن نطاق السيطرة. كما وقعت أيضًا، حوادث مماثلة خلال اليومين أو الثلاثة التي تلتها.

أجري البحث في العراق، من قبل مجلس الأقليات العراقية IMC ، المنظمة الشريكة للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات MRG ، ما بين شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب 2011. تم في هذا البحث، إجراء مقابلات مع 300 فرد ينتمون إلى 14 مكوّن من المكوّنات العرقية والدينية ، شملت مكوّنات كلٍّ من البهائية، السود العراقيين، المسيحيين من الكلدان والآشوريين والسريان، الأرمن، الكاكائية، الكاولية/ الغجر، الكورد الفيلية، الصابئة المندائيين، الشبك، التركمان، الآيزيدية، العرب السنة، العرب الشيعة، والاكراد. علمًا، أن المكوّنات الأخيرة الثلاث، لا تعتبر عادة، من المكوّنات الضعيف المعرّضة للخطر أو من صنف "الأقلية". وقد تمّ استطلاعها لسبب وجيه، وهو أن أيًا منها يمكن أن تجد نفسها في وضع مشابه لأية أقلية إذا تواجدت في منطقة يهيمن عليها مكوّن أو مجتمع آخر أكبر منها عددًيا، وكذلك قصدنا بها، إيجاد مقارنة مع أوضاع الأقليات. شارك في عيّنة الاستطلاع، 201 ذكرًا و 99 من الإناث. وقد أعطيت للمجيبين ضمانة بكون أجوبتهم ستكون سرية ومجهولة المصدر إلى حدّ كبير. كما تم تحديد نوعية المشاركين لضمان تمثيل عادل، بقدر ما، ووفقا للسن والجنس والمهنة.

سئل المشاركون في الاستطلاع عددا من الأسئلة المتعلقة بتصوراتهم حول المخاطر الأمنية المحتملة في مواقع تواجدهم، وعن قوات الأمن التي تعمل هناك، والتدابير التي يمكن أن تساهم في تحسين الوضع الأمني، حسب تصوراتهم. تم تصنيف هذه البيانات وفقا للجنس، والمجتمع والمكان (بغداد، منطقة اتحادية تسيطر عليها الحكومة (عدا عن بغداد)، منطقة حكومة إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها). تجدر الإشارة إلى أن حالة كل أقلية مختلفة جدا، وسوف تتباين حتى وفقا للمكان. وسوف يؤثر هذا على الردود الواردة على أسئلة معينة مثل، كيف يتم تمثيل مكوّنهم في جهاز الأمن المحلي مثلاً، أو مدى السلامة التي يشعرون بها عند الخروج في مجتمعهم. كما سعينا لأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار، متناسين مثلاً، النتائج الصغيرة غير المهمة حيث يكون الحجم السكاني صغيرًا جدا، بقصد السماح باستخلاص استنتاجات ذات مغزى أكبر.

ألمناطق التي أجري فيها الاستطلاع:

بغداد:
معسكر الرشيد، الكمالية، مدينة الصدر، حي البنوك؛ الزعفرانية؛ الكاظمية، حي جميلة، شارع الكفاح، الصدرية، الغدير، زيونة، البتاويين؛ كامب سارة، المنصور، مصفى الدورة، الاعظمية، شارع فلسطين، الغزالية، حي جميلة ؛ آلبلديات؛ العرصات؛ الوحدة، السيدية، الكرادة، القاهرة، الضلوعية

البصرة:
آلقبلة؛ آلموطل؛ الزبير، المدينة القديمة، أبو الخصيب، شط العرب، كردلات؛ مناوي باشا؛ كوت الدجاج

ديالى:
شهربان؛ خانقين؛ كفري؛ مندلي، السعدية، جلولاء

دهوك:
مجمع عقرة، ، نهلة، مركز دهوك، سرسنك، بردرش؛ بابلو؛ باختمي ؛ سوركا، شيخان، جيرشكي

أربيل:
وزيران؛ عينكاوة

كركوك:
تازة خورماتو، عرفة، مركز المحافظة؛ تون كوبري؛ الحي العسكري، غرناطة، بيجي، أشبيلية؛ الحويجة، الزاب، رشاد، رياض، ملتقى، داقوق.

ميسان:
ميمونة، عمارة

نينوى:
مدينة الموصل (الضفة اليسرى)؛ حي الجزائر بالموصل، باعويزة ؛ قرةتية، حي التأميم؛ كوكجلي، باصخرة، قرقوش، برطلة، كرمليس، وعلي رش؛ كبرلي، وردك؛ بعشيقة بحزاني، تلسقف، الدراويش؛ بازوايا؛ طبرق زيادة، سنجار، مجمع المهد، حردان، تل قصب، تل البنات؛خنصور؛ زرافة؛ دكري؛ كوجو؛ زوماني، كارزراك؛ سنونو، تل العزيز؛ وردية؛ بوراك؛ ريوسي؛ الجزيرة؛ حتارا؛ دوغات ؛ سريشكا؛ خوشابا؛ مجمع الرسالة؛ المهندسين؛ طهراوا، المثنى، سنجار، كحييل؛ بازكرتان، تلعفر، نمرود، ألقوش

السليمانية:
مدينة السليمانية (نهاية إطار)

وفقا لدراسة جديدة قامت بها منظمة MRG وشريكتها العراقية، مجلس الأقليات العراقية (IMC)، المعروضة هنا، فإن معظم أفراد الأقليات العرقية والدينية يخشى على سلامتهم. في هذه الخلاصة، نحن نهدف إلى التعرف على آراء واهتمامات أفراد مجتمعات الأقليات بشأن وضعهم الأمني، كما نسعى أيضا، للتعرّف على آرائهم فيما يتعلق بعدد من المقترحات التي تم طرحها من أجل تحسين الظروف الأمنية للأقليات،[13] ومحاولة تقييم مدى إمكانية تطبيقها. وتشمل هذه المقترحات، انخراطًا أكثر لأبناء الأقليات في سلكي الشرطة والجيش، من خلال تحشيد لوجودهم الأمني في المناطق الساخنة خاصة، وتشكيل ميليشيات تتكون فقط من أعضاء تلك المجتمعات، مهمتها حماية جماعات الأقليات. هذه الخلاصة تعتمد على بحث ميداني أجراه مجلس الأقليات العراقية IMC
(انظر الإطارالتالي).

....هناك نوعان من البؤر الرئيسية للعنف، لا سيما تلك التي تؤثر في الأقليات – لاسيّما في بغداد، والمناطق المتنازع عليها في الشمال (المتنازع عليها في حدود المناطق الداخلية، أو DIBS، والتي تغطي أجزاء كبيرة من محافظات نينوى وكركوك وديالى، على الحدود مع إقليم كردستان). أعمال العنف في الشمال تجري على خلفية النزاع بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على المناطق المتاخمة للمنطقة الكردية. العديد من المناطق في الشمال تعاني من تركة معقدة من التلاعب بالديمغرافية التي نفذت في عهد نظام صدام حسين، مما ترك مجتمعات تدّعي أحقيتها بمطالبات بمناطق ذات أهمية استراتيجية. كما لوحظ في المشاورات التي تمت مؤخرا من جانب نشطاء في المجتمع المدني في سهل نينوى، أن استهداف الأقليات حاصلٌ بسبب "عدم وجود توافق سياسي بين الكتل المتنفذة على خلفية تقاطع أجنداتها ومصالحها، ما يعني استخدام الأقليات كوقود وضحايا لهذا النزاع في المصالح، وهذا مثال على محاولة مصادرة مستوطناتهم والاستفادة منها كورقة مساومة سياسية ".[14] إنّ الضعف النسبي للأقليات متأتٍ في ضوء حقيقة أن الأقليات تفتقر في معظمها إلى امتلاكها الميليشيات، إلى جانب التركيبة العشائرية والقبلية التي تلعب دورا في تنظيم النزاعات لدى السنة والشيعة والأكراد – وهي تشكيلات تلقت في حينها تشجيعًا وتعزيزًا من قبل نظام صدام حسين.[15] هذه الأشياء، يمكن أن تتركهم عرضة لأنواع من الاستهداف الانتهازي، على سبيل المثال، التعرض لعمليات خطف بهدف طلب فدية، والتي تكون بدافع الطمع (غير أنه تجدر ملاحظة أن خطاب الكراهية الذي بسببه يتعرض الضحايا من أبناء ألأقليات لأعمال الخطف وطلب الفدية، يشير إلى أن التحيز الطائفي أيضا، يلعب دورا في اختيار الأهداف عن هذه الأعمال)[16]

جرى استهداف أبناء الأقليات العراقية الدينية والعرقية

في كثير من الحالات، لا أحد يدعي المسؤولية عن هجمات تُشنّ على نطاق واسع على الأقليات، وبالتالي، تحتدم المناقشات التي تدور حول هوية الجناة. في سبتمبر 2007، أُعلن في الولايات المتحدة عن مقتل عسكري متشدد من تنظيم القاعدة، زعموا أنه العقل المدبر لتفجير الشاحنات في المدن الآيزيدية في الشهر السابق (انظر الإطار).[17] فيما طالب المسلحون الذين اقتحموا كنيسة سيدة النجاة في بغداد في أكتوبر 2010 بإطلاق سراح المسجونين من مقاتلي القاعدة، بينما ادعت، في وقت لاحق، مجموعة مرتبطة بتنظيم القاعدة،[18] الدولة الاسلامية في العراق قيامها بالهجوم.[19]

في حين لم ترد ادّعاءات بالمسؤولية عن معظم الهجمات الواقعة في المناطق المتنازع عليها في شمال العراق، فإن اشتباهات تحوم حول الجماعات المسلحة المتمردة، وبدافع من التفسير المتطرف للإسلام، من الذين أعلنوا مسؤوليتهم عن هجمات مماثلة. وفقا لهذه النظرية، مثل هذه الجماعات يمكن أن تستهدف الأقليات لعدد من الأسباب منها: خلق جو من الخوف العميم والفوضى، بداعي أجهاض خطط الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان في اقامة النظام؛ وكذلك في الانتقام من الأقليات، لا سيما المسيحيين والآيزيديين حيث تمكن بعض منهم من العثور على وظائف عمل مع القوات المتعددة الجنسيات (منذ عام 2009، مع قوات الولايات المتحدة في العراق)، إضافة إلى جرّ المجتمعات غير المسلمة للخروج من العراق. دعما لهذه النظرية، وجدت هيومن رايتس ووتش، أدلة عند إجراء مقابلات مع شهود عيان لعدد من عمليات قتل مرتبطة بالنزاع الدائر آنذاك حول انتخابات مجالس المحافظات في تشرين الأول 2008 في الموصل، حيث تبين أن المهاجمين كانوا يتحدثون اللغة العربية من دون ملاحظة اللهجة الكردية، كما كانوا يرتدون الزي العربي.[20] من جانبه، أوضح القنصل الفرنسي العام في لبنان، أن طلبات اللجوء التي تقدم بها مسيحيون عراقيون هاربون من الموصل في أكتوبر 2008، كانت بسبب اضطهاد حاصل من قبل العرب.[21] كما أشارت منظمة هيومن رايتس ووتش، إلى أن "الهجمات الموجهة ضد التركمان وقرى الشبك [عام 2009] ... وقعت في نفس الوقت تقريبا على شكل سلسلة من الهجمات ضد المواقع الشيعية خلال فترة الأيام الخمسة عشر الأولى من الزيارة الشعبانية، ما أعطاها شيئًا من هجمة وطنية مضادة للشيعة، بدلاً من كونها هجمات تستهدف مناطق الأقليات".[22]

هناك أدلة موثوق بها تفيد بأن قوات الأمن الكردية في حكومة إقليم كردستان، تجيد استخدام الترهيب وارتكاب انتهاكات

لحقوق الإنسان من أجل "الضغط على ممثلي الأقليات من السياسيين للتحالف مع أحزاب حكومة إقليم كردستان، في محاولة لفرض سيطرتها على المناطق المتنازع عليها في الشمال.[23] محافظ نينوى، أثيل النجيفي، قال في مؤتمر صحافي، ان الهجمات على الأقليات في نوفمبر/ تشرين ثاني 2009، بحسب ما ورد في تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، قد وقعت في المناطق التي تسيطر عليها قوات أمن تابعة لحكومة إقليم كردستان، ودعا الحكومة الاتحادية لنشر قواتها في هذه المناطق من نينوى وإخراج قوات حكومة إقليم كردستان منها.[24] فيما نفى مسؤول كبير في الأسايش في حكومة إقليم كردستان (الاستخبارات) بشدة، ما روي عن أن مسؤولي حكومة اقليم كردستان يمارسون ضغطًا على الأقليات في المناطق المتنازع عليها بشكل مطلق.[25] كما تُتهم السلطات الحكومية العراقية لممارسة الضغط على الأقليات في نينوى لدعم مصالحها الإقليمية.[26]

قد يكون لهذا الشد والجذب من الصراع بين حكومة اقليم كردستان والكتل السياسية في الحكومة الاتحادية، تأثير على كيفية تعريف الأقليات بأنفسهم. فقد جاء في حديث لمواطن أكاديمي من أبناء الشبك، نقلته عنه مجموعة الازمات الدولية في أحد تقاريرها، ان "الحل الأكثر عمليًا يكمن في تعريف انفسنا كمجموعة عرقية منفصلة. وهذا يتيح لنا قدرا أكبر من الحماية لأننا نعيش في منطقة خطرة، وساخنة بين العرب والأكراد، ونحن لا نريد أن نكون طرفًا في صراعهم." [27] من هنا، فإنّ حكومة إقليم كردستان تدعي أن الشبك جزءٌ من القومية الكردية، في حين يدّعي بعض الشبك انتماءهم لهوية عرقية منفصلة – والشيء ذاته ينطبق على واقع الآيزيديين. إنّ سوء الاوضاع الامنية في مناطق الأقليات يعيق التنمية أيضًا، لا سيما حيث تتوفر حاجة للاستثمار الأجنبي، ما ثبط نية الأقليات أيضًا، ممّن هم في الشتات، من الذين يحرصون على الاستثمار، ويعزفون عنه بسبب الوضع الأمني.[28]

ولعلّ مزيدًا من التطور الجديد في الوضع الأمني نسبيا، يكمن في تصاعد حدة التوتر بين الأقليات نفسها، ولاسيّما في سهل نينوى، حيث حصلت توترات خطيرة جدا بين المسيحيين والشبك في الموصل والمناطق المحيطة بها، على خلفية الحقوق في الأرض، والتطورات في العقارات والتغييرات الديموغرافية الحاصلة عبر الأزمنة.[29]

مفاهيم الأمن

ذكر معظم أفراد الأقليات ممّن شملهم الاستطلاع في بحثنا، أنهم لا يشعرون بالأمان عند مغادرة المنزل، وفي السفر أو في العمل / المدرسة / الجامعة، ولكن ليس أكثر بكثير من السنة أو الشيعة العرب. وربما ما لم يكن مفاجئا، أن المجموعة الوحيدة التي ردت بصورة إيجابية في معظمها على هذا السؤال (67٪) تمثلت في الأكراد، الذين تتمتع مناطقهم حتى الآن بأدنى مستويات العنف قياسًا بالعراق. كما أنّ كلًّا من الشيعة (60 في المائة) والسنة (72 في المائة) لا سيما من العرب، أجابوا بالنفي على هذا السؤال، مما يعكس حقيقة تأثر جميع المجتمعات من جراء أعمال العنف في العراق. أما المجموعة الأكثر تأثرًا وتعرضًا للخطر لدى الخروج من المنزل، فقد وجدت لدى جماعة الأرمن (85 ٪)، والآيزيديين (81 ٪)، والسود العراقيين (79 ٪) والشبك (76 ٪).

عند التصنيف حسب الموقع، فقد وجد أن الذين يعيشون في بغداد والمناطق المتنازع عليها، ينخفض مستوى الأمن لديهم إلى نسبة (27 ٪)، وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الاتحادية (عدا بغداد) تصل النسبة إلى (40 ٪)، بينما ترتفع النسبة

الشكل 1: هل تشعر بالأمان عند مغادرة المنزل، والسفر أو في العمل / المدرسة / الجامعة

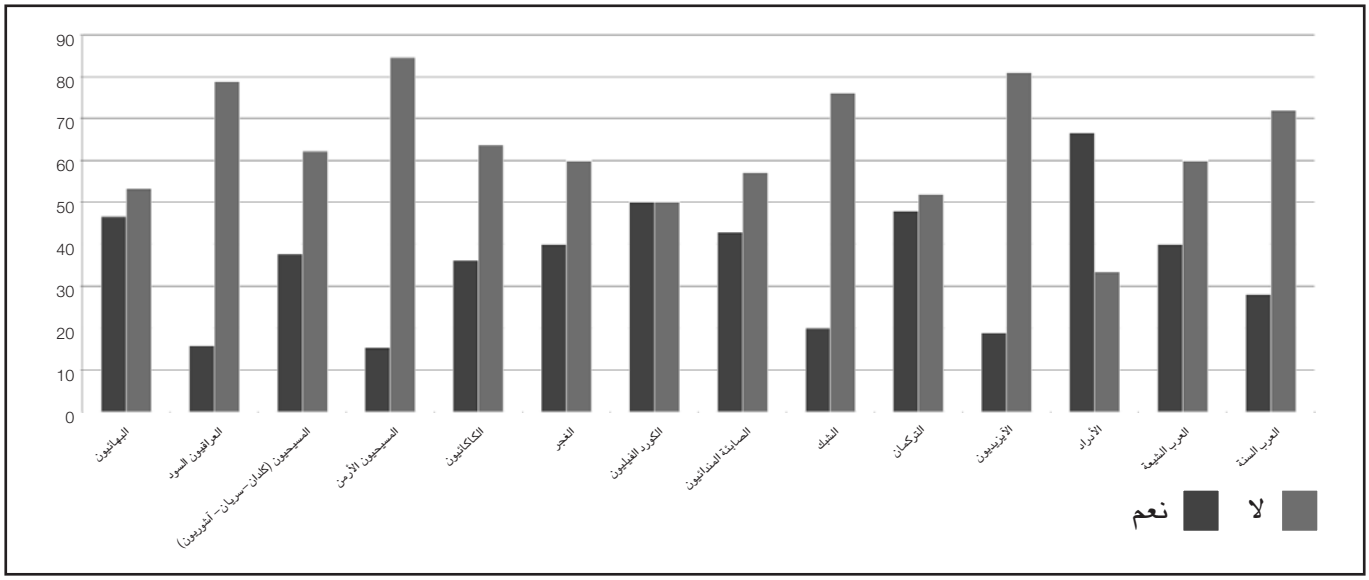

الشكل 2: هل هناك اعضاء من مجتمعك العرقي/الديني ممثله في اجهزة الامن من منطقتك ؟

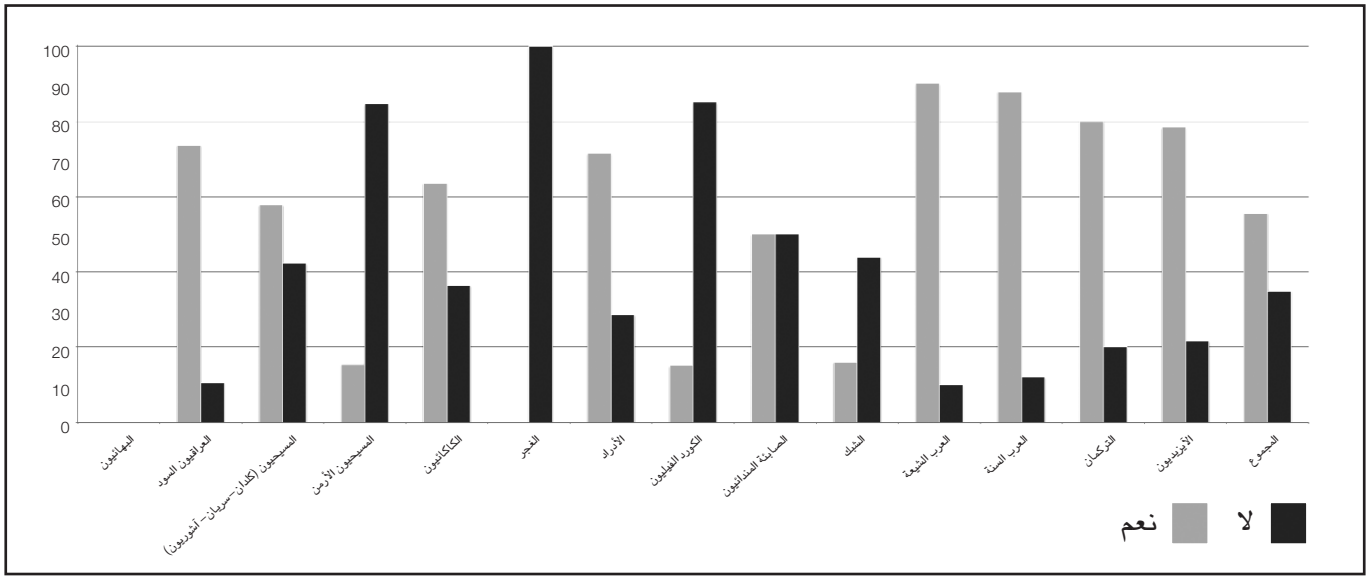

تصاعديًا في حكومة اقليم كردستان لتصل إلى (79 ٪) وهي أعلى نسبة متحققة.

مستويات تمثيل الأقليات في قوات الشرطة المحلية

المادة 9 (أ) من الدستور العراقي تنص على ما يلي:

«تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي مع إيلاء الاعتبار الواجب لتوازنها وتمثيلها دون تمييز او اقصاء. انها تخضع لسيطرة السلطة المدنية، وواجبها الدفاع عن العراق، ولا يمكن استخدامها كأداة لقمع الشعب العراقي، ولا تتدخل في الشؤون السياسية، وليس لها أي دور في عملية نقل السلطة".

وفقا لتقرير أورده المجلس آلآشوري في أوروبا، يشير فيه إلى أن نسبة المسيحيين في قوات الشرطة المحلية في سهل نينوى، لا تعكس حصتها السكانية. "الآشوريين يشكلون غالبية السكان في قضاء الحمدانية ولكن نسبتهم لا تشكل سوى 32 ٪ من مجموع عدد ضباط الشرطة فيها...وكذا الاشوريون لا يشكلون سوى12 ٪ من ضباط الشرطة في منطقة تلكيف، على الرغم من تشكيلهم على الأقل نصف عدد سكان القضاء".[30] ومع ذلك، هناك مؤشرات من ممثلي المجتمع المحلي أن هذا الوضع آخذ في التحسن، ولكن يبقى مصدر القلق الرئيسي الآن هو بسبب عدم وجود أفراد من الأقليات في المناصب القيادية في الشرطة.[31]

أشار (56 ٪) من المجيبين الذين شملهم الاستطلاع في البحث الميداني الذي قام به مجلس الأقليات العراقية، إلى وجود ممثلين

الشكل 3: هل هناك أعداد كافية لتمثيل مكوّنك في الأجهزة الأمنية

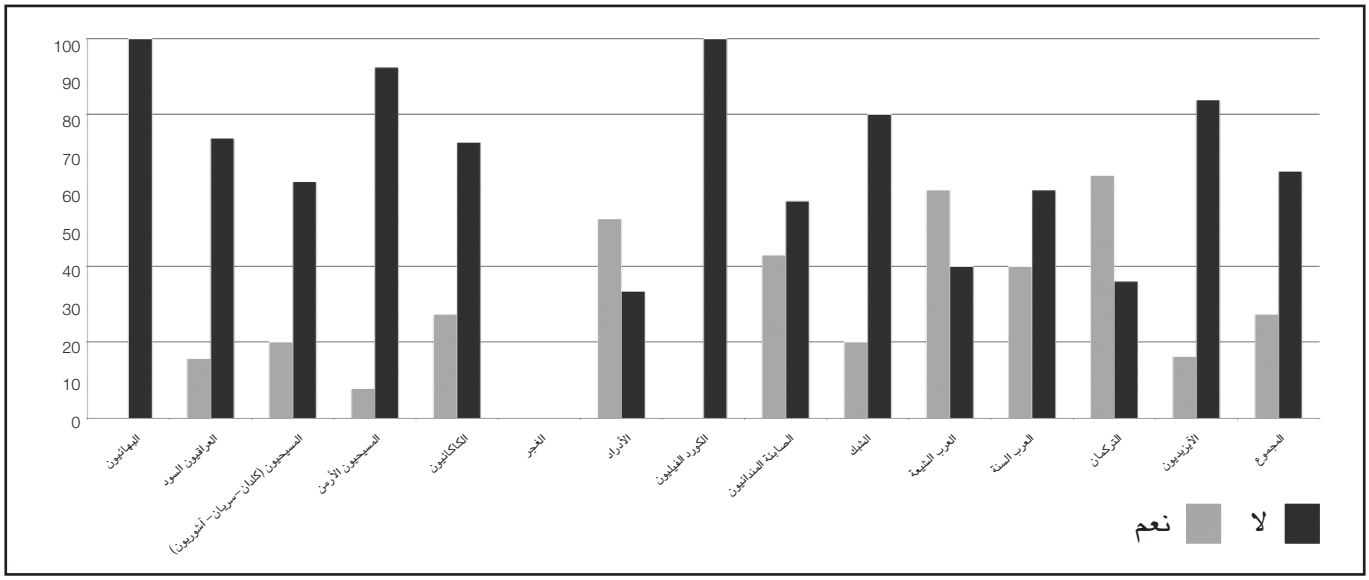

الشكل 4: هل تعتقد أن قوات الأمن في منطقتك قادرة على ضمان الأمن فيها

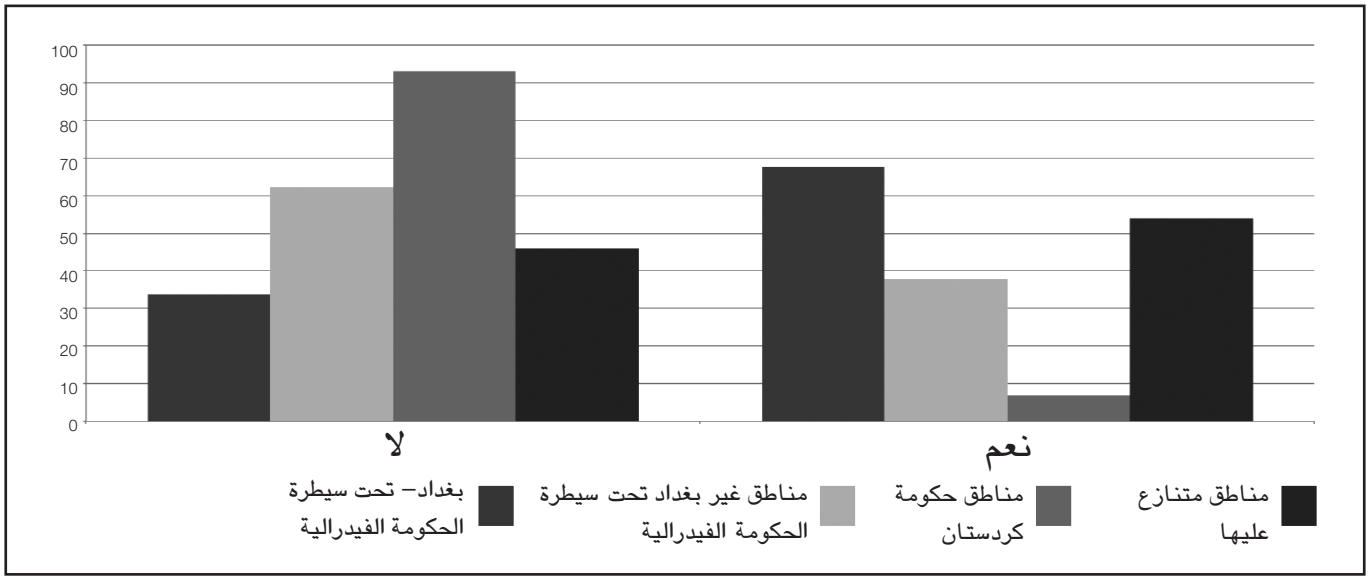

لمكوّناتهم في قوات الامن المحلية. ومع ذلك، رأى (27 ٪) فقط، ان عددهم يتناسب مع حجم عدد سكانهم. ومن الملفت للنظر خاصة، أن نلاحظ أن (100 ٪) من جماعة الكاولية/ الغجر، أشاروا بعدم وجود أفراد منهم في أجهزة الأمن المحلية. الكرد الفيليون، من جانبهم، أشاروا أيضًا، إلى تمثيل سيئ للغاية (85 ٪ ردّوا سلبا على السؤال). في حين أن (78 ٪) من الآيزيديين قد أشاروا بوجود أفراد من جماعتهم في أجهزة الأمن المحلية، ويعتقد(16 ٪) منهم فقط، أن أعدادهم تعبر عن حقيقة حجم سكانهم. وبشكل عام، فقد كانت ردود النساء أكثر إيجابية من الرجال، حين أشرن بنسبة (29 ٪)، إلى أن أعداد الأفراد في الأجهزة الأمنية كانت جيدة، مقارنة مع نسبة (25 ٪) للرجال.

أما فيما يخص البهائيين، فإن (100 ٪) منهم لم يردّوا على السؤال، عندما سُئلوا عما اذا كان لهم تمثيل في قوات الامن المحلية)، وهذا يعكس حقيقة ان الدين البهائي لا يسمح لأعضائه بحمل السلاح.

لدى التصنيف بحسب المنطقة، تكون بغداد، قد حصلت أدنى نسبة في كل من الحالتين، مع (8 ٪) فقط ممن شملهم الاستطلاع الذين أشاروا بشعورهم بوجود تمثيل لمكوّنهم في قوات الأمن. وبطبيعة الحال، ليس ممكنًا أن تغيب جميع المكونات في تمثيلها في قوات الأمن، علمًا أنه، يجب أن نتذكر أن المسح سجل تصورات بدلا من حقائق. فالأرقام السلبية في بغداد، تعكس بدون شك، الوضع الأمني المستقطب فيها للغاية.

بالرغم من الأعداد المنخفضة والقليلة لممثلي الكيانات في

الشكل 5: هل تعتقد أن قوات الأمن في منطقتك قادرة على ضمان الأمن فيها

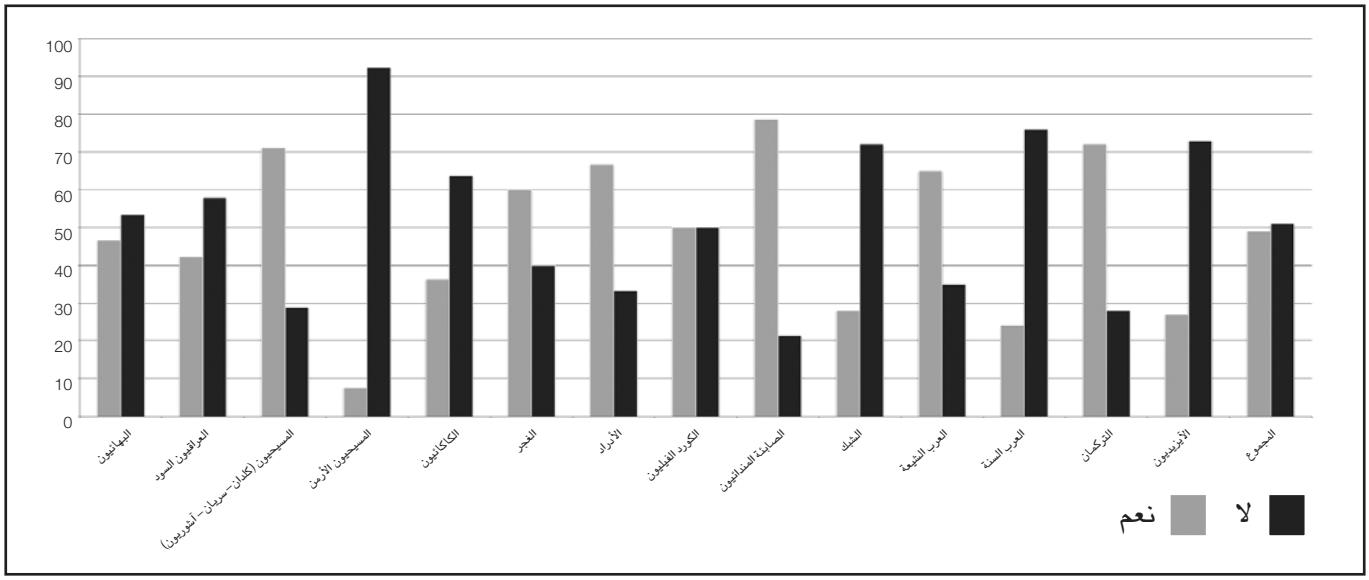

أجهزة الجيش والشرطة، فقد وجدت هناك أعداد أفضل قليلاً حين سؤال المشاركين عن مدى قيام أجهزة الأمن في توفير الأمن في مناطقهم. فقد أفاد (49٪) أن بإمكان هذه الأجهزة توفير الأمن. إلاّ أنه وجد تفاوتٌ كبير في الناحية الإثنية، حيث أشار الاستطلاع إلى ردود سلبية بنسبة (92٪) لدى الأرمن و (76٪) لدى العرب السنّة. فيما كان رأي النساء، عمومًا، يقترب من التفاؤل النسبي (54٪) في الردّ إيجابًا على السؤال مقارنة مع نسبة الذكور (47٪). وقياسًا بالمناطق، تبدو أفضل نسبة وردت في هذا الشأن في منطقة كردستان بنسبة (93٪). وقد عزا المسؤول في جهاز الأسايش (الأمن الكردي) هذه النتيجة بسبب تصفية وتفكيك الشبكات الإرهابية وكذلك للعلاقة المبنية على الثقة مع عموم الشعب.[32]

أثر رحيل الجيش الأمريكي

كان دور القوات الامريكية في العراق في السنوات الأخيرة يتلخص بتقديم الدعم التقني والتدريب للجيش العراقي، وتنسيق الآلية الأمنية المشتركة في المناطق المتنازع عليها، بموجب اتفاق ثلاثي بين حكومة إقليم كردستان، وحكومة العراق، والولايات المتحدة ، التي تراقب وتسهل حركة الناس من خلال نقاط التفتيش، وكانت بمثابة إطار عمل لتبادل المعلومات بين حكومة اقليم كردستان والقوات الاتحادية. المهمة انتهت رسميا في 31 ديسمبر 2011.

إن المواقف التي يبديها أفراد من الأقليات تجاه قوات الولايات المتحدة تبدو مختلطة. هناك عدد من أفراد الأقليات قد أمّنت فرص العمل مع القوات الامريكية وغيرها من المنظمات والوكالات، مستفيدة من تصورها بكون الأخيرة أقل احتمالا في مسألة ارتباطها بالجماعات المتمردة. من ناحية أخرى يرى الكثيرون أن التدخل العسكري في 2003، وإطلاق العنان لشكل الكراهية الطائفية التي تلت ذلك، تعدّ بداية لفترة مظلمة في تاريخهم، والتي تميزت بحصول هجمات ارهابية شرسة على مجتمعاتهم، وهجرة جماعية من البلاد.

على الرغم من اجل هذه الاعتبارات ليست بالضرورة ذات صلة لتقييم العواقب المترتبة على انسحاب الولايات المتحدة في ما يخص الجانب الأمني، إلاّ أنه من المرجح أن تكون ردود أفعال المجيبين على الاستطلاع، قد تأثرت بقدر ما، بحسب ما جمعه القائمون على البحث.

المواقف من القوات الامريكية، هي الأخرى قد تكون تأثرت بسبب الانتماءات والولاءات السياسية، إما إلى الحكومات الاتحادية أو إلى حكومة إقليم كردستان. فالأحزاب المهيمنة في حكومة إقليم كردستان ترى في الولايات المتحدة صديقًا وحليفًا ضروريًا، في حين يختلف رأي الحكومة الاتحادية بكونه أكثر تناقضًا، في ضوء تأسيسه على تحالف عدد كبير من الأصوات تختلف رؤاها بتراوحها بين أكثر أو أقل مناهضة للولايات المتحدة.

مع الأخذ هذه المواقف بنظر الاعتبار، فإنه ليس من المستغرب أن نرى مجموعة متنوعة من الآراء المعبر عنها من قبل المشاركين، مع توجهات قليلة جدًا لا لبس فيها. يعتقد (14٪) بأنّ انسحاب الولايات المتحدة من شأنه أن يحسن الوضع الأمني في مجتمعهم. فيما أعرب (32٪) منهم، أن من شأنه أن يجعل الأمور أسوأ، في حين أشار(34٪) باعتقادهم أن مسألة الانسحاب لن تغيّر شيئًا. كما ذكر (20٪) من المستطلعين أنهم لا يعرفون. وجدت هناك مرة أخرى، بعض الاختلافات في الجانب

الشكل 6: ماذا ستكون الآثار المترتبة على انسحاب الولايات امتحدة

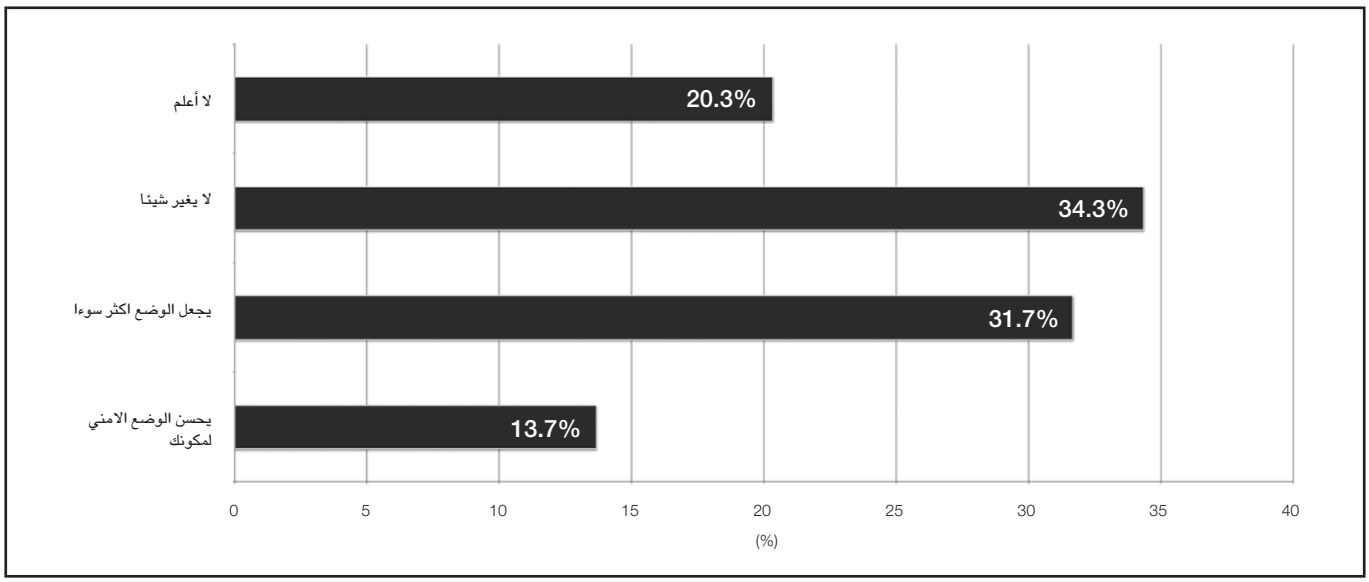

الشكل 7: ماذا ستكون الآثار المترتبة على انسحاب الولايات المتحدة

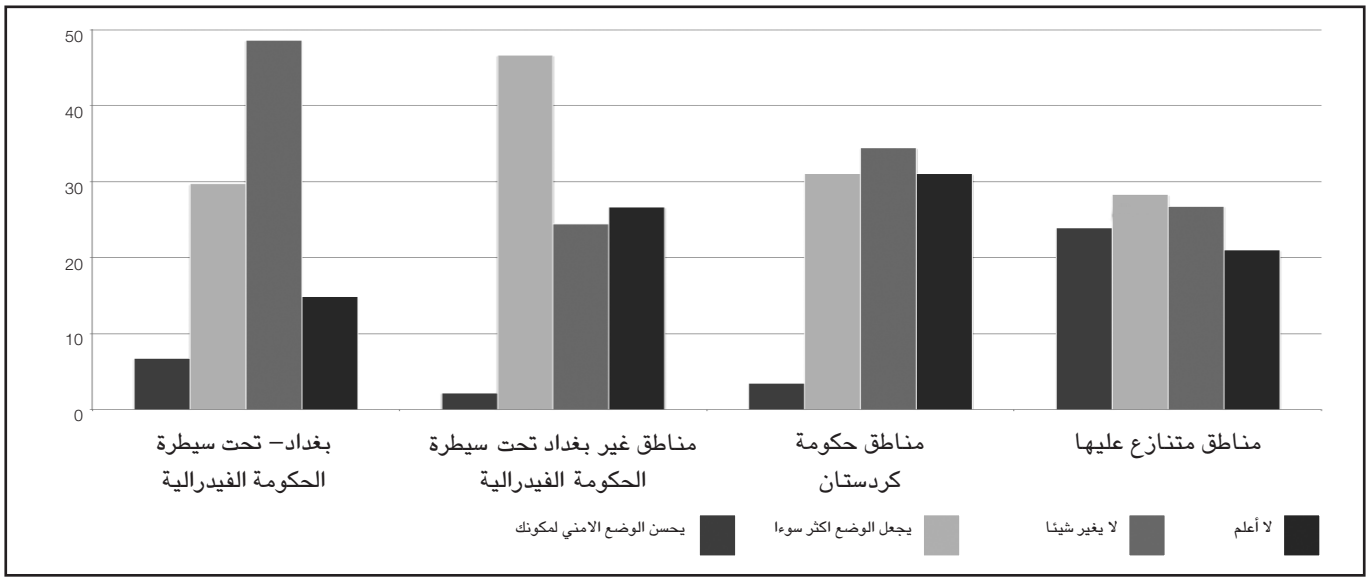

العرقي، كما في أجوبة المكوّن الشبكي الذي ابدى (56٪) من المشاركين في الاستطلاع ان من شأن الانسحاب أن يحسن الأمن لديهم، في حين يختلف الوضع لدى جماعات الأرمن والآيزيديين الذين أشاروا بنسبة (62٪) بأن الوضع سيزداد سوءا.

من خلال التصنيف بحسب المناطق، تبين أن منطقة (محافظة) نينوى، كانت الوحيدة في اظهار تفاؤل برحيل القوات الأمريكية بنسبة (31٪). وبالنظر إلى أن عددا من المراقبين يتوقعون أوقات متوترة في المناطق المتنازع عليها، بسبب غياب الولايات المتحدة التي كانت صمام الأمان للأطراف المتناحرة، وهذا هو الاكتشاف المدهش بكونه يعكس مزيجًا معقّدًا من المشاعر التي استثارها الأميركيون. منطقة ديالي، هي الأخرى تقع ضمن المناطق المتنازع عليها، والتي شهدت مؤخرا شدًّا بين حكومة إقليم كردستان والقوات الاتحادية، وقد أبدت هي الأخرى، تخوفها الكبير من انسحاب الولايات المتحدة التي ترى أنه سيؤدي الى تفاقم الامن.

على الرغم من النتائج الغامضة، فإنه يبدو أن دور الولايات المتحدة في تنسيق تسيير دوريات مشتركة وتوفير إطار لتبادل المعلومات بين القوات الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في المناطق المتنازع عليها، سيكون من الصعب تعويضه، ويمكن أن يؤدي إلى مخاطر متزايدة من العنف. وفي حالة حصول ذلك، لن تكون الأقليات بالضرورة مستهدفة مباشرة، ولكن من المحتمل جدا أن تقع وسط تبادل النار. هنا سيواصل جهاز الآلية الأمنية المشتركة مهمته، ولكن مع وجود ضعيف لقوات الولايات المتحدة، ما يجعل من المحتمل أن تأخذ الأمم المتحدة دورها في العملية.

وكما أشار حسن عثمان، عضو البرلمان من المكوّن التركماني، "كان غزوهم مثيرًا للمشاكل، وسوف يشكل رحيلهم مشكلة أيضًا. وإن بعض الناس يعتقدون أن الولايات المتحدة سوف تترك فراغًا، ما يوفر فرصة لآخرين كي يستغلوه لتحقيق أهدافهم – على سبيل المثال البعثيين".[33]

تدابير وإجراءات لتحسين الأمن

ما الذي ينبغي على الحكومة القيام به لتحسين الأمن

قبل عرضها مع مجموعة من الخيارات، أعطيت الحرية للمشاركين في البحث الميداني من فريق مجلس الأقليات العراقية، لاقتراح التدابير التي يعتقدون أنّ من شأن الحكومة اتخاذها لتحسين الأمن لمجتمعاتهم. وهنا نذكر بعضًا من ردود الفعل الأكثر شيوعًا:

- التنفيذ الكامل للمادة ١٤٠ من الدستور العراقي، من شأنه أن يسمح لإجراء استفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها وتصحيح التغييرات الديموغرافية التي حصلت في عهد صدام حسين؛
- إشراك جميع المكوّنات في العملية السياسية؛
- زيادة أعداد الأقليات في قوات الأمن؛
- انسحاب القوات الأميركية؛
- تقوية الجيش، وزيادة نقاط التفتيش؛
- الخدمة العسكرية الإجبارية؛
- تمتّع كل مكوّن بقوة أمنية خاصة بها؛
- إزالة قوات الأمن الكردية من محافظة نينوى؛
- محاربة الطائفية؛
- تشجيع المصالحة؛
- توفير العمل للناس العاطلي

الشكل 8: قد تكون سمعت بالمقترحات التالية الرامية لتحسين الوضع الأمني، هل تعتقد أن الفرصة متاحة لتحسين الوضع الأمني لمكوّنك

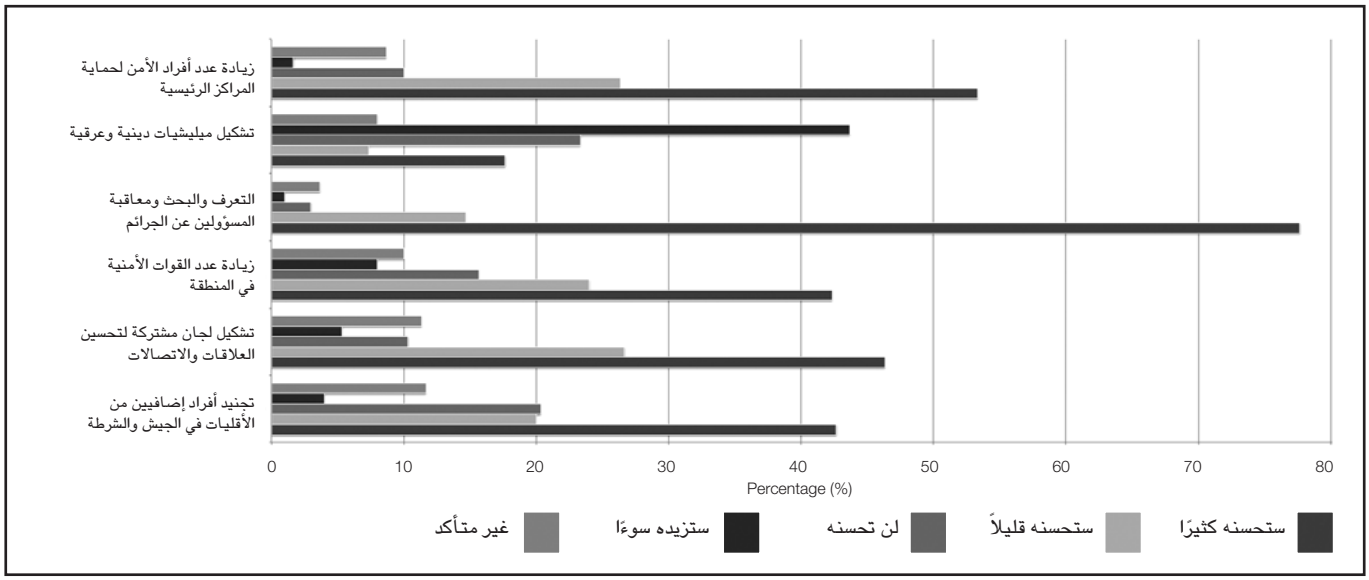

... سئل المشاركون في الاستطلاع لإبداء رأيهم بالتدابير المقترحة التالية لتحسين أمن مجتمعاتهم:

- تعيين المزيد من أبناء الأقليات في أجهزة الشرطة والجيش؛
- إنشاء لجان مشتركة مع ممثلي المجتمعات المحلية وقوات الأمن من أجل تحسين العلاقات والاتصالات؛
- زيادة أعداد قوات الأمن في مناطق تواجدهم؛
- تحديد ومحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن الهجمات على المدنيين الأبرياء؛
- إنشاء ميليشيا إثنية / دينية للدفاع عن مجتمعاتهم المحلية؛
- زيادة ممثلين منهم في أجهزة الأمن ونشرهم بشكل دائم لحماية المواقع الرئيسية (أماكن العبادة، وعلى مداخل القرى دائمة التعرّض للخطر، الخ).

تحقيق العدالة في الهجمات على الأقليات

حظي الاجراء القاضي بتحديد ومحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن الاعتداءات على المدنيين الأبرياء على قبول كبير من قبل المشاركين باعتباره الأكثر احتمالا لتحسين الوضع الأمني للأقليات. فقد شعر (78٪) من المجيبين بأن هذا الإجراء هو الأكثر ترجيحًا لتحسين الوضع الأمني، مقابل (15٪) فقط ممّن أعربوا عن عدم ترجيحه.

وهذا يعكس خيبة أمل كبيرة بعدم تحديد ومعاقبة مرتكبي الهجمات الكبيرة الحاصلة على الأقليات. التقرير الذي صاغته لجنة شكلتها الحكومة للتحقيق في موجة من الهجمات ضد السكان المسيحيين بالموصل في أكتوبر/ تشرين أول 2008، بخصوص انتخابات مجالس المحافظات، بالرغم من أنه قدم للحكومة، إلاّ أنه لم يرى النور.[34] ومثلُه، التقرير الذي قدمته لجنة مماثلة شكّلها البرلمان للتحقيق في الهجمات على التركمان في كركوك في عام 2011[35] (في ضوء هذا الفشل، طلب النائب التركماني حسن عثمان من الأمم المتحدة بإيفاد لجنة تحقيقية الى العراق).[36] وهناك تحقيقات مماثلة تم الإعلان عنها حول تفجيرات وقعت في بغداد، وبضمنها تلك التي استهدفت المكوّنين من السنة والشيعة، فقد فشلت هي الأخرى في الإفصاح عن أية نتائج. "إن التحقيقات في هذه الهجمات لم تسفر دومًا عن أية نتائج. وهي إنّما يتم استخدامها كورقة مساومة، ويتم إسقاطها مقابل لا شيء"، كما يقول نيسان كرومي، قائممقام قضاء الحمدانية في قرقوش في سهل نينوى.[37]

تعليقات رئيس الوحدة الإدارية المذكورة، تعكس وجهة نظر على نطاق واسع، وهي أن الجماعات المسؤولة عن مثل هذه الهجمات لها صلات بالدوائر السياسية المؤثرة في بغداد.

في نيسان 2009، أرسلت وزارة حقوق الإنسان إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كتابًا، ردا على رسالة تطلب فيها الأخيرة الحصول على معلومات عن نتائج التحقيقات القضائية في الهجمات على المكوّنات الدينية، تشير فيه الوزارة المذكورة إلى أنها قد طُلبت تلك المعلومات من السلطات القضائية، ولم تحصل على ردٍّ لها.[38] وربما هناك استثناء لهذا التوجه، حين تم إدانة ثلاثة أشخاص في آب 2011، قاموا بالهجوم على كنيسة سيدة النجاة. حكم على الثلاثة بالإعدام.[39]

الشكل 9: أراء من اجل تاسيس مليشيات عرقية/دينية للدفاع عن مجتمعاتهم

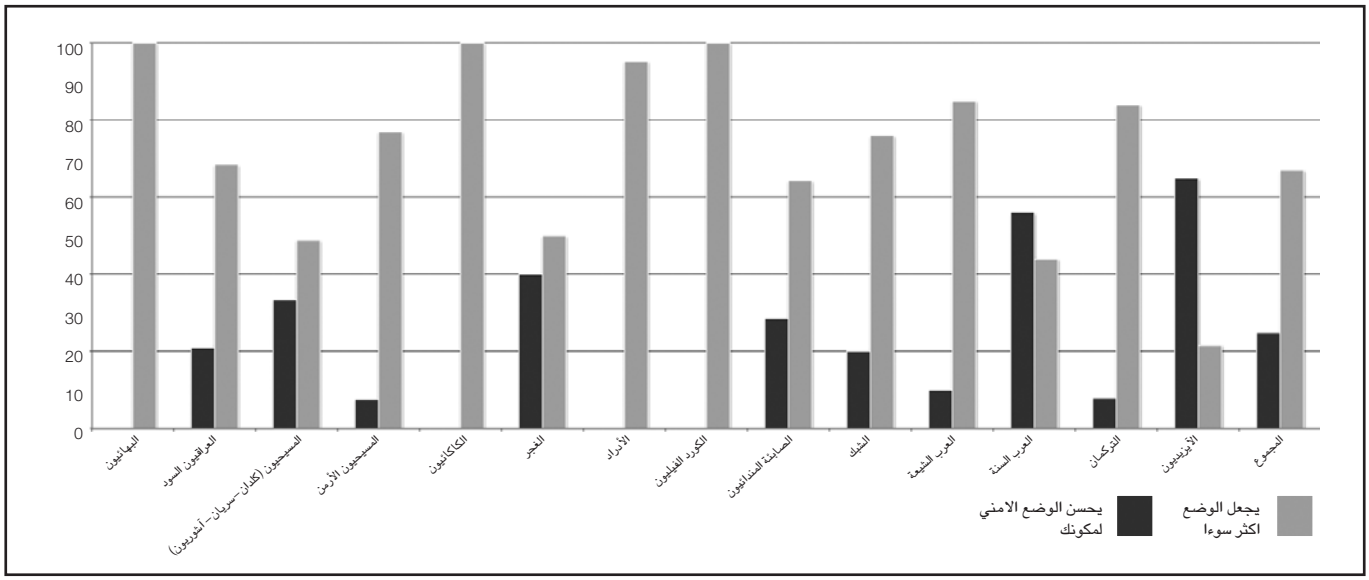

بعد الهجوم على كنيسة سيدة النجاة في عام 2010، تم تشكيل لجنة برلمانية لمناقشة المزيد من الإجراءات غير العادلة في استهداف الأقليات، فقد أوصت هذه باتخاذ إجراءات من جانب الحكومة العراقية، بما في ذلك الإدانات العامة للهجمات، وزيادة الأمن ، وتعويض الضحايا.[40]

الميلشيات الإثنية / الدينية

كانت هناك أغلبية واضحة من المشاركين في التعبير عن رأي سلبي حول إمكانية المكوّنات إنشاء الميليشيات الخاصة بها (قياسًا على خط إنشاء مليشيات إثنية / دينية تشبه نوع الميليشيا المسيحية التي تم تشكيلها بمبادرة من حكومة إقليم كردستان، بشخص وزير المالية (السابق) سركيس آغاجان، والتي تنشط في بعض مناطق سهل نينوى). فقد شعر (67٪) من المجيبين، أن تشكيل مثل هذه القوة، من شأنه إمّا أن يفشل في تحسين الوضع الأمني، أو سوف يحيله أسوأ في مجتمعهم. ومع ذلك، وجد هناك بعض التمايز بين المجتمعات، لاسيّما مع الآيزيديين والعرب السنة الذين عبروا عن ردود أكثر إيجابية.

هذه النتيجة تعكس الإحباط من عدم احترام القانون في العراق بتشكيل ميليشيا السيد "آغاجان". 'فالميليشيا الموجودة في الحمدانية، تدفع رواتبهم من قبل "سركيس آغاجان"، وهم في حدود 3000 فرد، جميعهم من المسيحيين. وهذه لم يتم تشكيلها وفقا للقانون، حتى إنها غير مخوّلة باستخدام السلاح. "، كما يقول ناشط مسيحي في المجتمع المدني.[41] تجدر الإشارة إلى أن إنشاء الميليشيات خارج إطار القوات المسلحة "هو مخالفة للدستور العراقي.[42]

أوضح المسؤول في الآسايش (قوات أمن كردية)، أن تعيين هذه الميليشيا الخاصة من المسيحيين حصرًا، لحماية مجتمعاتهم، يأتي لكونهم يعرفون مجتمعاتهم على نحو أفضل. ولو حصل أن تمّ تعيين مسلمين فيها، لكانت حصلت هناك مشاكل للمسيحيين".[43] هناك مؤشرات من مجتمعات أخرى تبحث لتطبيق هذا النموذج، وترغب في تقليده – فقد تشكلت ميليشيا تركمانية في كركوك،[44] ردًّا على تعرّض مجتمعاتهم لهجمات ولتهديدات. فيما اشار مسؤول في الآسايش، إلى أن التركمان والشبك في قرى سهل نينوى، لديهم حراسات خاصة بهم.

زيادة توظيف الأقليات في الشرطة / الجيش

إعتبر (63٪) من المشاركين في الاستطلاع الذي قام به مجلس الأقليات العراقية– المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، أن تجنيد المزيد من الأفراد من مجتمعات الأقليات المحلية في أجهزة الشرطة والجيش، من شأنه تحسين الوضع الأمني بالنسبة لهم. وكان الآيزيديون والشبك والكلدان والآشوريين والسريان، من أشدّ المؤيدين والمتحمسين لسياسة هذه التوصية.

هذا الاقتراح يأتي في مقدمة المواضيع المطروحة للمناقشة على نطاق واسع بين معظم ممثلي الأقليات. وكان صدر أمر من الحكومة الاتحادية لتوظيف 700 من ضباط الشرطة من المسيحيين، ليتم نشرهم في القرى المسيحية في سهل نينوى في عام 2006، ولكن نائب محافظ نينوى آنذاك، وهو ينتمي للحزب الديمقراطي الكردستاني، كما نشرت التقارير، أرجأ تجنيدهم في حينها بحجة مواجهة تنظيم القاعدة في العراق.[45] في الوقت عينه، فقد أحرز تقدم بطيء جدا على اقتراح مواز يهدف لتوظيف ابناء الأقليات من جميع الطوائف لنشرها في مجتمعاتهم في

سهل نينوى. والمشكلة تكمن في إجراء إجباري يقضي بنشر منتسبي الشرطة بعيدا عن مناطق سكناهم لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات. ويجد ممثلو الأقليات أن هذا مثل الإجراء فيه شقان من النتائج السلبية، حيث يمكن أن يتعرض أفراد الشرطة هؤلاء لخطر التمييز فيما لو تمّ نشرهم في مجتمعات الأغلبية (مثل هذه المخاطر، قد تحصل أيضا، على سبيل المثال، في حالة نشر أفراد من العرب السنة في مجتمع عربي من الشيعة)؛ كما من شأنه أن يخفض مستوى تمثيل الأقليات في الشرطة في مجتمعاتهم.[46]

أفاد نائب مسيحي في البرلمان الكردستاني أن هذه المشكلة تؤثر على موظفي الدولة أيضًا، في العديد من القطاعات، وليس فقط على الشرطة: "فقد سبق مثلاً، أن تمّ اتخاذ اجراء مؤقت للموظفين العموميين الذين تعرضوا للتهديد، لنقل وظائفهم إلى حكومة إقليم كردستان. مؤخرًا، صدرت تعليمات تطالبهم بالعودة إلى مواقعهم الأصلية – في بغداد والموصل ومناطق أخرى. وفي حالة الرفض، فإنه سوف يتم فصلهم من وظائفهم. هذه المشكلة الجديدة تشمل ما يربو على 2000 موظف. كما لم يتم تقديم مزيد من الحماية لمنازلهم ".[47]

وهناك أيضا تحرك من جانب حكومة اقليم كردستان، حيث بادرت إلى تعيين أفراد من الطائفة الأيزيدية للخدمة في الشرطة في سنجار، في شمال محافظة نينوى. وهؤلاء يمكن تعيينهم في الموصل بداية، حيث فرص العمل قليلة جدا في أماكن أخرى.[48]

إن تجنيد أفراد الأقليات في الشرطة، سيشكل خطوة مهمة نحو زيادة الثقة بين المجتمع والشرطة (انظر القسم التالي حول تطوير العلاقات بين الشرطة والمجتمع). من جانب آخر، يرى آخرون بوجود غبن وعدم عدالة في تعيين أبناء الأقليات، خصوصا أنهم يعانون من ارتفاع مستويات البطالة في مجتمعاتهم. في هذه الحالة، فإنه من المهم رفع مستوى الوعي في الأسباب المؤدية إلى تجنيد أبناء الأقليات، من خلال التأكيد أن الهدف من ذلك هو تصحيح التمثيل المنخفض الحالي بنحو غير متناسب في سلك الشرطة.

تحسين العلاقات بين الشرطة والمجتمع وتقاسم المعلومات

في مجتمعات تعيش فترة ما بعد الصراع وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية بعد سقوط الأنظمة الاستبدادية، يبقى إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما تحسين العلاقات بين قوات الأمن والسكان عموما ذا أولوية عالية. وتبقى الشرطة المجتمعية واحدًا من الأطر التي يمكن استخدامها لتعزيز هذا الهدف. ويمكن النظر إليها على أنها فلسفة أو نهج إلى المجتمع الذي يشمل المبادئ والأطر اللازمة لتحسين العلاقات بين الشرطة والمجتمع، والحد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة، وتنفيذ مهام إنفاذ القانون وتطبيقه حيثما كان ذلك ممكنا من خلال السعي لإيجاد حلول قائمة على توافق الآراء بدلا من استخدام القوة.

نظمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وهي جهاز إقليمي– حكومي، مؤتمرًا في عام 2002 بعنوان "دور الشرطة المجتمعية في بناء الثقة في مجتمعات الأقليات". وخلصت إلى أن الشرطة المجتمعية قد وعدت بفوائد مثل "زيادة الشفافية والمساءلة والثقة، والشراكة، لا سيما في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية من الصراع.[49] وفيما يلي بعض التوصيات الواردة في التقرير الختامي للاجتماع:

- وضع وتنفيذ سياسات توظيف محددة لضمان تجنيد أبناء الأقليات والنساء في الشرطة؛
- شمول أوجه التدريب على قضايا الأقليات ضمن الإطار العام لتدريب الشرطة المجتمعية؛
- الشروع في إجراءات فعالة للتشاور مع الأقليات.[50]

وشدد أيضا على الحاجة إلى اضطلاع ضباط الشرطة بالتحدث بلغة المجتمعات المحلية المعنية.

في البحث الذي قام به مجلس الأقليات العراقية– المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، اعتبر (73٪) من المشاركين أن إنشاء لجان مشتركة بين ممثلي المجتمع المحلي وقوات الأمن من أجل تحسين العلاقات والاتصالات من شأنها أن تحسن الوضع الأمني للأقليات. وتبين أن جماعات الشبك والتركمان والآيزيديين والعرب الشيعة والأكراد هم من أكثر المتحمسين لهذا الاقتراح. لكن، من الواضح أن هناك مشكلة عدم ثقة في الشرطة والجيش، ومن المرجح أن تكون عقبة أمام العمل الفعال لمثل هذه اللجان. مثلاً، "يمكن لإرهابي أن يدفع مبلغًا لشرطي من أجل السماح له بنقل قنبلة عبر حاجز، أو للخروج من السجن"، كما يشير أحد الآيزيديين من ناشطي المجتمع المدني.[51] يحصل "انعدام الثقة بسبب وجود أشخاص في الشرطة المحلية من مناطق أخرى. وهذا غير ممكن الحصول إذا كانوا جميعًا من نفس المجتمعات المحلية. وكما يقول ناشط مسيحي في الجلسة نفسها، "يمكن للشرطة المجتمعية أن تنجح أيضًا". ونتيجة لهذه الثقة، والتصوّر بإمكانية اختراق الشرطة من قبل الارهابيين، فنّ الأقليات تخاف من التوجه إلى مركز الشرطة وبيدها معلومات عن تهديدات أمنية– إذ انهم لا يعرفون ما إذا كان الشخص الذي يتحدثون معه مرتبطًا بجماعة متمردة وبإمكانية استهدافهم بعد خروجهم من المركز.[52] ربما يكون التحفظ بالنسبة لهذا الاقتراح من بعض المشاركين في البحث الميداني –

الشكل 10: آراء بشأن إنشاء لجان مشتركة من ممثلي المجتمع المحلي وقوات الأمن

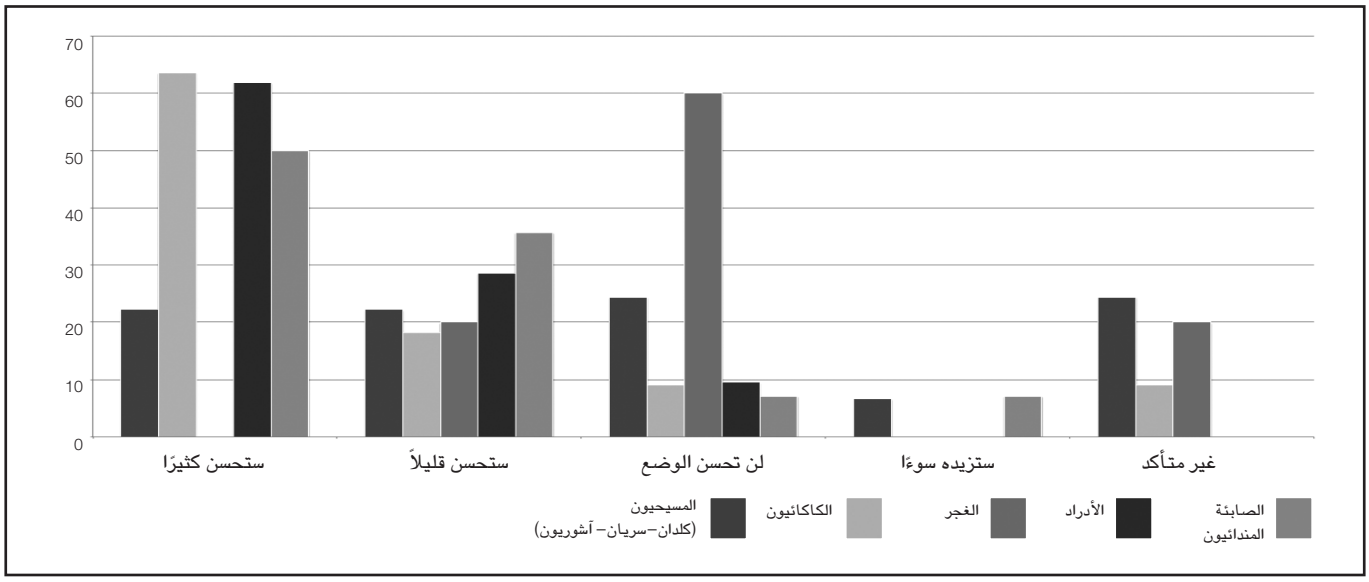

لاسيّما من جانب البهائيين، والمسيحيين من الكلدان والسريان والآشوريين، ومن الكاولية/ الغجر، ناجم بسبب عدم الثقة هذه مع أجهزة الأمن عامة.

من الواضح أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتحسين الثقة بين المجتمعات المحلية والشرطة. كما أن تقاسم المعلومات لن يحدث من دون وضع الثقة اللازمة. وأشار ممثلو الأقليات في سهل نينوى" المواطنون يخشون التعامل مع الشرطة وقوات الأمن، معتقدين باحتمالية اختراقها، أو بسبب عدم جاهزيتها بشكل كاف أو عدم اتسامها بالمهنية".[53] مسؤول في الأمم المتحدة كان أكثر حذرًا في تفاؤله،" في البداية انه لن تكون هناك ثقة. ولكن سيكون من الجيد أن تبدأ، والبدء في بناء الثقة ".[54] والمسألة كما لاحظنا، ترتبط بعملية تجنيد عدد أكبر من أبناء الأقليات في الشرطة. وكما أشار مسؤول الأمم المتحدة أن "وجود أفراد من الأقليات في الشرطة من شأنه أن يساعد – حتى على المستوى الرمزي أيضا".[55]

وثمة مشكلة أخرى قد تحتاج أيضا إلى التغلب عليها – وهي تتعلق بالثقافة السياسية في العراق. وكما يقول البروفسور تشارلز تريب، من جامعة لندن، "لست متأكدا من وجود إرادة سياسية لديها لجان. إنّ فكرة قيام الناس بتنظيم الأمور من تلقاء نفسها، غير مقبولة بالضرورة في بغداد أو كردستان".[56]

منطقة للحكم الذاتي للأقليات في سهل نينوى

على الرغم من أن هذا الموضوع لم يكن واحدا من المقترحات الموجهة إلى المشاركين في البحث الميداني، إلاّ أنّ إقامة نوع من منطقة الحكم الذاتي، أو محافظة جديدة، في مناطق سهل نينوى التي تسكنها الأقليات، كانت مثار نقاش ساخن في العراق، من حيث تشخيصها بتحقيق إمكانية لتحسين الوضع الأمني. مناصرو هذه الفكرة، يستشهدون بالمادة 125 من الدستور العراقي التي تنص على أن "هذا الدستور يكفل الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة، مثل التركمان والكلدان والآشوريين، وسائر المكونات الاخرى، وهذا ينظم بقانون." ومن شأن هذه المنطقة إما أن تكون محافظة جديدة تستقطع من محافظة نينوى، أو منطقة خاصة بسلطات مفوض لها ضمن محافظة نينوى.[57]

في حين أن هناك دعوات من كل من ممثلي الأقليات الموالية لحكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية والمؤيدة لمنطقة الحكم الذاتي، إلاّ أن هناك بعض الاختلافات الجوهرية. فالموالون لحكومة اقليم كردستان الفاعلون، لهم رؤية واضحة بإمكانية أن تقوم حكومة إقليم كردستان بلعب دور مهم في المنطقة. فالكلدان الآشوريون السريان المنضوون في المجلس الشعبي، وهو حزب سياسي، يتوقع أن تُدمج هذه المناطق في نهاية المطاف، ضمن حكومة اقليم كردستان. فيما ترى جهات فاعلة من هذه ألأقليات من المؤيدين للحكومة الاتحادية، أن هذه المنطقة يمكن أن تكون محافظة مستقلة قائمة بذاتها، في إطار النظام الاتحادي في العراق.

من الممكن أن نرى مدى جاذبية هذا الاقتراح بالنسبة للأقليات، وليس فقط من حيث تحسين الأمن. ولو حصل أن أصبحت المنطقة محافظة منفصلة منذ عام 2006،على سبيل المثال، لما أمكن لنائب محافظ نينوى، مثلاً، أن يعمل على نشر أفراد الشرطة من الأقلية المسيحية بعيدا عن السهل. أحد النشطاء المسيحيين في المجتمع المدني، ربط المقترح بمناقشة إنشاء سلك للشرطة خاص بالأقليات، وهو يرى منطقة الحكم الذاتي كإطار

للتنسيق بين وحدات الشرطة المكونة من الأقليات.[58] ومع ذلك، فمن المحتمل جدا أيضا، فشل المنطقة في حشد القوة السياسية أو العسكرية كي تحصل، على استقلال تام، بسبب وقوعها رهينة بيد مصالح جيران أقوياء عديدين، وخاصة في سياق الوضع الأمني غير المستقر حاليًا. ويتلخص موقف مجلس الأقليات العراقية، أنه في الوقت الراهن، وفي ظل الوضع الأمني القائم ووجود الميليشيات التي تعمل خارج الإطار القانوني، من غير الممكن السماح لهذا الاقتراح أن يتحقق.[59]

أمّا المقترحات المتبقية، فهي تتعلق بزيادة وجود قوات الأمن، سواء في مناطق الأقليات عموما، أو في المناطق الساخنة مثل أماكن العبادة أو مداخل القرى. ويرى (80٪) من أفراد العينة التي سُئلت، أن نشر المزيد من قوات الامن في المناطق الساخنة من شأنها أن تحسن الوضع الأمني، وهذا الخيار كان الأكثر شعبية بين الكرد الفيليين والأيزيديين. هذا الإجراء هو واحد من أكثر الإجراءات واقعية من الناحية السياسية، وقد تم تنفيذه بالفعل، ولا سيما فيما يتعلق بالكنائس في بغداد وغيرها من المواقع.

في 2009، أبلغت بعثة العراق الدبلوماسية لدى الأمم المتحدة في جنيف على ما يلي:

> «إن وزارة الداخلية ووزارة الدفاع قامتا بحماية دور العبادة الخاصة بالأقليات، كما عيّنت عددا من أبناء هذه الأقليات للمساهمة في حماية دور العبادة، وبخاصة في مدينة الموصل، التي حظيت باهتمام خاص بسبب الوضع الاستثنائي للأمن هناك، حيث تم توفير حماية خاصة للطلاب في سهل نينوى، إلى جانب مرافقة قوة حماية خاصة للسيارات التي تنقل الطلبة (1500 طالبا) من بيوتهم الى الجامعة ، ذهابًا وإيابًا، بالإضافة إلى تشديد الحماية والتحكم في المناطق التي يتواجد أو يعمل فيها الشعب العراقي ".[60]

ربما كانت هذه التدابير ناجحة في منع وقوع هجمات– ولكن يبقى من الصعب جدًّا إثبات العكس. وهناك أيضا خطر من أن الجماعات المسلحة قادرة على التسلل أو الضغط على الوحدات المخصصة لحماية هذه المواقع. ذكر لويس إقليمس، وهو عضو في مجلس الأقليات العراقية IMC ، الذي كان في كنيسة سيدة النجاة في بغداد في وقت الهجوم الذي وقع في عام 2010، ما يلي:

> «لقد تأكد اختفاء سيارة تابعة للشرطة كانت تتولى حماية الكنيسة، في ذلك الوقت وذلك اليوم بالذات. وعندما سألنا عن الحقيقة في وقت لاحق، لم تتلق جوابا على السؤال (...) ما يشعرنا بوجود شيء غير طبيعي يجري في ذلك اليوم، متفق عليه مع المهاجمين. ما كان قائمًا في حينها، تواجد بعض الحراس المسيحيين المرتبطين بدائرة الوقف المسيحي والديانات الاخرى، الذين هم في واقع الأمر عناصر غير مهنية، وغير مرخص لهم بإطلاق النار. وما ساعد فقط على مقاومة المهاجمين الخمسة وعلى إصابة أحدهم وهو بتسلق جدار الكنيسة، قيام حراس الأمن في بورصة العراق على الجانب المقابل الاخر ".[61]

الأمن على المدى الطويل : معالجة المواقف المؤذية وتعزيز التسامح

أجرى مركز نينوى للبحث والتطوير مشاورات مع ممثلي الأقليات في سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين أول 2011، حول أسباب استهداف الأقليات، والتوصيات من أجل مكافحتها. فيما يلي بعض من تلك التوصيات :

- إصلاح المناهج الدراسية وعكس التمثيل الحقيقي لدور الأقليات القومية، ونشر روح التسامح والتعايش وقبول الاختلاف ونبذ العنف والتمييز في مجتمع تعددي؛
- إنشاء جمعيات ومراكز للحوار الديني والاجتماعي والثقافي بين مختلف مكونات المجتمع العراقي، والمساهمة في تقارب وجهات النظر؛
- ضرورة التوصل إلى توافق سياسي بين الكتل القوية وبناء مشروع وطني، وتعزيز المفاهيم والمؤسسات الديمقراطية ومفهوم المواطنة؛
- ضرورة أن تلعب السلطات الدينية والعشائرية دورها المطلوب في رفض ثقافة العنف والدفاع عن حقوق الأقليات؛
- تفعيل مواد الدستور التي تضمن حقوق الأقليات، وإصدار القوانين التي تحمي هذه الحقوق، بما في ذلك الحقوق والحريات التي تعنى بالأقليات، وصياغة قانون يحارب التمييز الديني والطائفي أو غيرها، واتخاذ الخطوات والتدابير التي تعمل من أجل دعم هذه الحقوق، بما في ذلك التمييز الإيجابي.

التنسيق بين مقدمي الخدمات الأمنية وتبادل المعلومات

هناك انتشار للأجهزة الامنية العاملة في العراق. كما أن كلا من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، لها أجهزتها الخاصة بها من الشرطة والجيش وأجهزة الاستخبارات، و (في الوقت الذي أجري بها البحث) كان هناك أيضا وجود للقوات الامريكية، في إطار قوة ما تسمى "الآلية الأمنية المشتركة" مع القوات الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في المناطق المتنازع

الشكل 11: تواجد القوات الأمنية حسب المناطق:

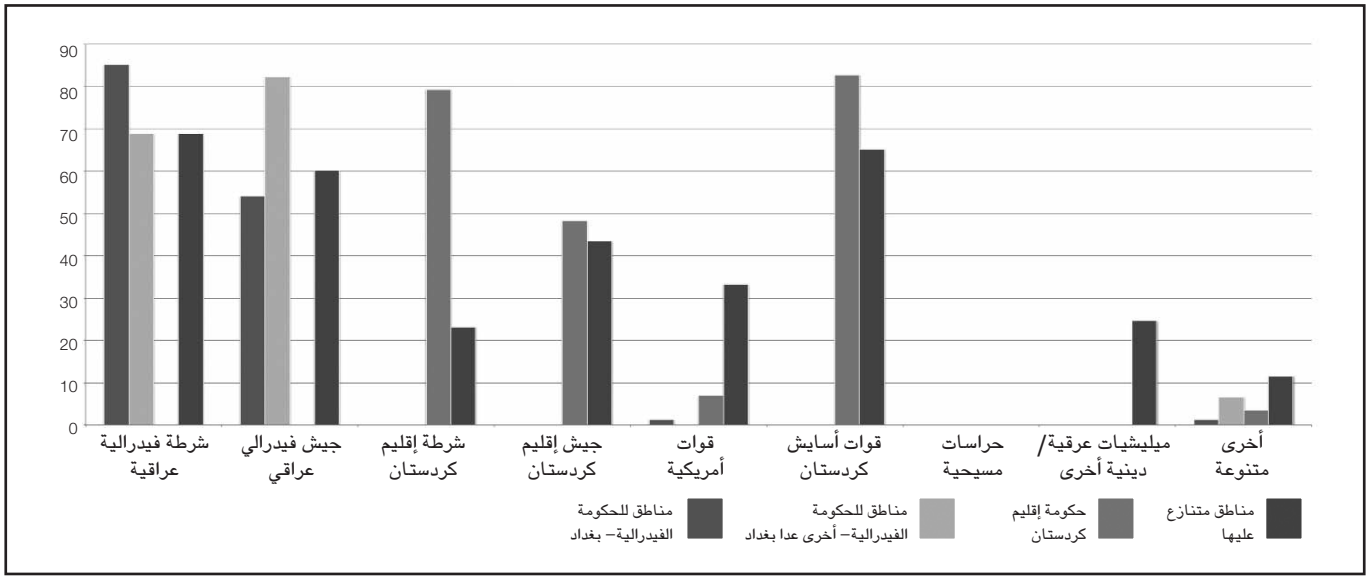

عليها في شمال البلاد. في هذه المناطق، تتواجد أجهزة عديدة ومختلفة، وبعض منها يقرّها الدستور، والبعض الآخر غير معترف به، كما أظهر بحثنا. هناك قلق من أن هذه الهيئات أو الأجهزة، لا تتعاون دائما بطريقة مثالية، أو لا تتبادل المعلومات عند الاقتضاء. نيسان رزوقي، رئيس الوحدة الإدارية في قضاء الحمدانية/ قرقوش، ذكر أنه في بلدته، "هناك تواجد لقوات اتحادية وشرطة كردية وجهاز من الأسايش [وكالة الاستخبارات الكردية]. قوات الآسايش مثلاً، مستعدة للتعاون فقط، إذا كان الأمر يتعلق لصالحها. فهي تتبع توجيهات حكومة إقليم كردستان. قد تجدهم أحيانا بملابس مدنية، وأحيانا يرتدون الزي العسكري. وهي تنسق مع القوات الامريكية."[62]

انقسمت الآراء بين المشاركين حول مدى تعاون الاجهزة الامنية في المنطقة. وبشكل عام، رأى (52٪) من المشاركين في الاستفتاء، أنهم لم يشعروا بمدى التعاون. بل كانت هناك خلافات قوية بين المجتمعات المحلية بشأن هذه المسألة. ففي حين أبدى (92 ٪) من الآيزيديين و (76 ٪) من الأكراد، اعتقادهم بعمل تلك الأجهزة معا بشكل جيد، أشار (100٪) من مجتمع الغجر/ الكاولية و (87٪) من البهائية إلى ضعف التعاون بينها.

هناك بعض العقبات التي تحول دون تدفق المعلومات على نحو فعال من الناحية العملية. على وجه الخصوص، هناك ثقافة للسيطرة السياسية المفرطة للأجهزة الأمنية في العراق. الوزارات الاتحادية التي تسيطر على الشؤون الامنية – الدفاع والداخلية والأمن الوطني– يسيطر عليها بصورة مباشرة رئيس الوزراء، نوري المالكي، منذ تشكيل الحكومة الجديدة في نوفمبر/ تشرين

الشكل 12: هل الأجهزة الأمنية المتواجدة في منطقتك لديها تنسيق مشترك مع بعضها

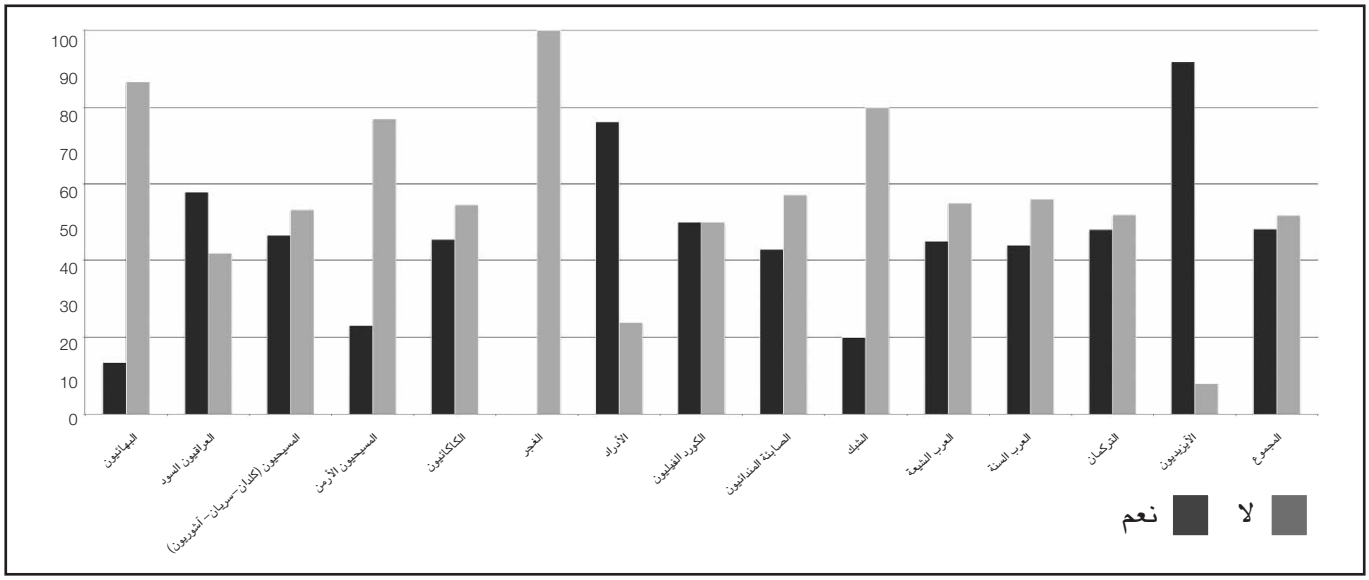

الثاني 2010. ويبرّر المالكي الموقف هذا ويعزوه إلى فشل الأحزاب السياسية الرئيسية للتوصل إلى توافق على ترشيح وزراء لها.[63] كما يتحكم المالكي أيضا بجهاز مخابرات خاص به، ومقره في مكتبه، متجاوزًا الجهاز الرسمي الذي أنشئ في أعقاب الاطاحة بالرئيس صدام حسين– والذي يسبب مشاكل بالتأكيد في تنفيذ المادة الدستورية التي تشير إلى أن هذا" [جهاز المخابرات الوطني العراقي]، ينبغي له أن يكون تحت سلطة مدنية، ويخضع لرقابة السلطة التشريعية، ويعمل وفقا للقانون وبموجب مبادئ حقوق الانسان المعترف بها ." [64] في حكومة إقليم كردستان، يتولى كلٌّ من الحزبين السياسيين الرئيسيين – الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني – سيطرة مباشرة على أجهزة الشرطة والجيش و الاستخبارات الخاصة بكل منها .

ذكر مسؤول أسايش في حكومة اقليم كردستان "لدينا اتفاق غير رسمي مع قوات الأمن في العراق – لدينا تعاون جزئي معها. فقد كان أوصى بمثل هذا التعاون كبار المسؤولين في كلٍّ من بغداد وأربيل. ونحن نتشاطر بعض المعلومات، على سبيل المثال ما يتعلق بالأشخاص الخطرين الذين يتنقلون من منطقة الى أخرى. كما لدينا أيضا تعاون مع الانتربول. نود أيضًا، أن يكون هناك تعاون كامل مع جميع الأجهزة، وخصوصا في بغداد ".[65]

إنّ رحيل القوات الامريكية، كان له الأثر السلبي على تبادل المعلومات، حيث كان يشكل عنصرا هاما للترتيبات الأمنية بين الأطراف جميعًا، أي الولايات المتحدة / الحكومة الاتحادية / حكومة إقليم كردستان.[66]

الخلاصة

من نتائج البحث الميداني، تم ملاحظة اتجاهين متناقضين على ما يبدو، عدم الثقة الراسخة تجاه الأجهزة الأمنية المعترف بها دستوريا (وخيبة الأمل من قدرتها على ضمان الأمن)، يوازيها من جهة أخرى، اعتراف بعدم وجود بديل لها، من أجل توفير الأمن الفعال للأقليات.

من الواضح أن العديد من أعضاء الأقليات تريد أن ترى حقوقها ومصالحها محمية – على سبيل المثال، من خلال زيادة تمثيل الأقليات في الأجهزة الأمنية – ولكنهم يريدون لهذا أن يحصل ضمن إطار دستوري صلب، غير طائفي ومحايد ايديولوجيا. ويبدو أن هذا التوجه ينال رضًى أوسع داخل المجتمع ككل. كما يشير البروفيسور تريب، "الناس تدعم تقوية الجيش والشرطة الاتحادية بسبب التجربة السيئة للغاية في السنوات القليلة الماضية، وضعف اللامركزية للدولة . فهم يريدون دولة تحافظ على غطاء "بارونات" السلطة المحلية. وهذا هو السبب، في انتخابات 2009 المحلية، حيث حصل الناخبون على فرصتهم لطرد "بلطجية" الميليشيات الذين سيطروا على مناطقهم، تمامًا بالتناقض مع ما توقعه كثير من المراقبين ".[67]

وعلى نطاق أوسع، وإزاء اعتماد المجتمعات الأكثر قوة في المجتمع على ميليشيات عرقية أو طائفية بحتة لحمايتها، فإنّ الأقليات تخشى نهج تقوقع "كل مجتمع على ذاته"، والذي بسببه سوف يواجهون خيارا صعبا من التفوق العددي وسهولة الاستهداف، أو بالقبول بعروض حماية تتقدّم بها مكوّنات أخرى، بشروط يمليها الجانب القائم بالحماية.

من هنا نتفهم شعور ممثلي الأقليات، بأن افضل الآمال لضمان حقوقهم وحصولهم على الأمن، يكمن في تشكيلات اتحادية محايدة قوية، يتم تشكيلها وفقا لسيادة القانون. في الوقت نفسه، وفي حالة فشل هذه الأجهزة القوية المحايدة في تجسيد عملها، لن نتفاجأ بقيام ممثلي الأقليات السياسية باقتراح إنشاء ميليشيات عرقية / دينية.

بعض التدابير المقترحة، يمكن أن تكون لها فوائد متعددة. تحسين تمثيل الأقليات في قوات الأمن الرسمية، على سبيل المثال، من شأنه الحد من التهميش الاقتصادي للأقليات، كما يزيد ويعزز الثقة بين المجتمع والشرطة، ومن المرجح جدا أن يساهم في تحسين الأمن في مجتمعات الأقليات.

أخيرا، من الواضح على المدى الطويل، أن العديد من هذه القضايا، لا يمكن حلها ما لم يتم القضاء على المشكلات السياسية العميقة الكامنة وراءها– مثل المصالحة بين الشيعة والسنة وبين العرب والكرد، بالإضافة إلى وضوح الوضع النهائي للمناطق المتنازع عليها، وقضايا العدل الانتقالية المتعلقة بالتغييرات التي حصلت على عهد صدام. في غضون ذلك، من المهم أن تتخذ تدابير فورية لتحسين الوضع الأمني في جميع المجتمعات. ومن المؤمل أن تضع هذه الخلاصة إشارة للطريق نحو تحقيق ذلك.

التوصيات

إلى الحكومتين الاتحادية وحكومة اقليم كردستان

- تحسين مسألة توظيف أفراد من الأقليات في الشرطة والجيش وتمركزها بشكل خاص في مناطق تواجد الأقليات، وفقا لمقتضيات الدستور؛
- إقتران توظيف الأقليات في الشرطة بحملات إعلامية لزيادة الوعي بين عامة الناس، من خلال التأكيد أن الهدف من ذلك، هو تصحيح التمثيل المنخفض الحالي وغير المتناسب في الشرطة، وأن يشمل التوظيف جميع الطوائف والمكوّنات، والإبقاء على مبدأ الكفاءة ليكون جزء أساسيًا في عملية التوظيف هذه؛
- كإجراء لبناء الثقة والتصدي لضعف التمثيل في هذه الأجهزة، يتم إصدار دليل لجهاز الشرطة يوزع على القادة والآمرين، يوجّه بالسماح لأفراد الأقليات بالعمل في مناطق مجتمعاتهم؛
- تطوير مشاريع مجتمعية رائدة للشرطة في مناطق التنوع العرقي، واقترانها بحصول تشاور كامل وإشراك مع ممثلي الأقليات؛
- إنشاء مجموعة استشارية مستقلة مع ممثلي الأقليات، تهدف إلى تشجيع دمج أبناء الأقليات في الشرطة، بما في ذلك، رفع مستوى الوعي لجميع وحدات الشرطة في قضايا الأقليات، وكذلك تقديم المشورة في كيفية اجتذاب أبناء الأقليات في قوات الشرطة، وتوفير رقابة على أي شكل من أشكال حالات التحامل والكراهية، وتقديم المشورة لدور العدل بشأن كيفية دعم الضحايا الضعفاء والمصابين بصدمات نفسية لدى الإدلاء بشهادتهم في القضايا المعروضة على المحاكم؛
- زيادة التنسيق بين الأجهزة الأمنية وتبادل المعلومات في المناطق التي تتواجد فيها قوات الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على السواء؛
- إنشاء وحدات متخصصة في الشرطة للتعامل مع الجرائم التي ترتكب بدافع حقد وتحامل عرقي / طائفي، وتقديم تدريب شامل لهذه الوحدات على مثل هذه الجرائم وعلى قضايا التمييز ودعم للضحايا؛
- اتخاذ خطوات فورية وطويلة الأجل للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب، بما في ذلك إجراء تحقيقات سريعة وحيادية ومستقلة عن الهجمات على الأقليات، واحترام المعايير الدولية للعملية القانونية الواجبة، بما في ذلك الملاحقة الجنائية للمسؤولين عن الجرائم، وتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في تحديد وطرد ضباط الشرطة الفاسدين الذين يكشف تعاونهم مع الجماعات المتمردة

إلى البرلمان العراقي:

- التأكد من استكمال لجان التحقيق المشكلة حول الهجمات على الأقليات لأعمالها المناطة بها، ونشر نتائجها، والضغط من اجل تنفيذ التوصيات.

إلى الحكومات الداعمة للعملية الانتقالية في العراق:

- تقديم المشورة والخبرة الفنية بناء على تجاربها الخاصة في الشرطة المجتمعية، وخاصة فيما يتعلق بزيادة الثقة مع الأقليات، وإنشاء وحدات متخصصة للشرطة عن جرائم الكراهية.

إلى بعثة المساعدة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية:

- البحث عن خيارات لتواجد مراقبين غير مسلحين في المناطق التي تتركز فيها الأقليات، والمعرّضة لهجمات عنيفة.

المراجع والحواشي:

1 المجموعة الدولية للأقليات MRG ، "الشعوب الواقعة تحت التهديد 2011 "، http://www.minorityrights.org/10744/peoples-under-threat/peoples-under-threat1-2011.html

2 تعداد الضحايا العراقيين/ راجع المصدر: http://www.iraqbodycount.org/database

3 منظمة العفو الدولية، "العراق:« جريمة شرف" مدانة ضد فتاة في سن المراهقة" ، 2 مايو/ أيار 2007.

4 الولايات المتحدة، لجنة الحرية الدينية الدولية، التقرير السنوي لعام 2009 في العراق.

5 الولايات المتحدة، لجنة الحرية الدينية الدولية، المصدر آنف الذكر.

6 بعثة الأمم المتحدة / مكتب الأمم المتحدة لمنسق الشؤون الإنسانية، "العراق: مدينة سنجار – موصل /محافظة نينوى: تقرير حالة 5، 14 أغسطس/ آب 2009"، ص2

7 المرجع السابق، ص2

8 بعثة الأمم المتحدة تقرير حقوق الإنسان، 1 يناير/ كانون ثاني – 31 ديسمبر/ كانون أول 2010، ص.42

9 مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، "تفيد المفوضية إلى زيادة في هجرة المسيحيين العراقيين، تكرر المشورة بشأن احتياجات الحماية"، 17 ديسمبر/ كانون الأول 2010، متاح على العنوان التالي: http://www.unhcr.org/refworld/docid/4d0f0bcc2.html الوصول في ديسمبر 2011.

10 "انفجار يضرب حزب تركماني في كركوك، في العراق، صحيفة حريت الأخبار، 17 أكتوبر/ تشرين أول 2011.

11 "وضع التركمان في العراق"، تصريح للسيد حسن عثمان، عضو مجلس النواب العراقي، إلى البرلمان الأوروبي، بروكسل، 5 ديسمبر/ كانون أول 2011.

12 "آخر التداعيات السياسية في كردستان في الوقت الذي تحتاجه لأعظم وحدة وطنية "، كيردش غلوب، 10 ديسمبر/ كانون أول 2011.

13 المقترحات التي من خلالها تم استطلاع الآراء، تم تحديدها من قبل MRG خلال مقابلات مع نشطاء من الأقليات في المجتمع المدني، والمسؤولين في الأمم المتحدة، والمسؤولين الحكوميين، وأعضاء البرلمان والسياسيين خلال اجتماعات في العراق في يونيو/ حزيران 2011.

14 مركز نينوى للبحث والتطوير، "استهداف الأقليات: حقائق وحلول"، تقرير موجز عن ورشتي عمل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من الأقليات في منطقة الحمدانية (24 سبتمبر/ أيلول 2011) وفي منطقة تلكيف في 1 أكتوبر/تشرين أول 2011) (وثائق يحتفظ بها الكاتب في ملف)

15 تشارلز تريب، الاستاذ في جامعة لندن، مقابلة مع MRG ، 13 نوفمبر/ تشرين ثاني 2011؛ مركز نينوى للبحث والتطوير آنف الذكر.

16– كريس تشابمان و بريتي تانيجا، ، ملجأ غير مؤكد، العودة الخطرة: الأقليات المهجرة في العراق ، لندن، MRG، 2009،ص 13

17 وكالة فرانس برس: "ميليشيات القاعدة المتشددة وراء الهجوم الاكثر دموية في العراق: الولايات المتحدة" ، 9 سبتمبر/ أيلول 2007.

18 مجموعة الأزمات الدولية، قاعدة البيانات لكرايسز ووتش، 1 نوفمبر/ تشرين ثاني 2010.

19 قناة الجزيرة: "تنظيم القاعدة يدعي الهجوم على كنيسة في "، 2 نوفمبر/ تشرين 2010.

20 هيومن رايتس ووتش: "على أرضية هشة: العنف ضد الأقليات في المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى"، نوفمبر/ تشرين ثاني 2009، ص34.

21 نص وارد في المجموعة الدولية لمعالجة الازمات " جبهة قتال جديدة في العراق : الصراع على نينوى "، سبتمبر/ أيلول 2009، ص26

22 هيومن رايتس ووتش، المصدر آنف الذكر، ص 30.

23 هيومن رايتس ووتش، المصدر آنف الذكر، ص44–7.

24 شهادة في قناة PRT للسفارة الأميركية في "نينوى تصاعد في الخطاب بين العرب والأكراد"، 18 نوفمبر/ تشرين ثاني 2009 ، أنظر الموقع، منشور في 5 http://cablegatesearch.net/cable.php/id=09BAGHDAD3035

25 مقابلة ل MRG في أربيل، 18 سبتمبر/ أيلول 2011.

26 منظمة العفو الدولية، "العراق: المدنيون تحت النار"، ص.17

27 مجموعة الازمات الدولية، المرجع السابق. المرجع السابق/ .MRG ص.36

28 مقابلة ل MRG مع سالم كاكو، عضو برلمان كردستان، 20 يونيو/ حزيران 2011.

29 مقابلة ل MRG مع جونسو سياويش، و سوزان خوشابا، أربيل، 22 يونيو/ حزيران 2011؛ ومع مسؤولي البعثة في يونامي، أربيل، 23 يونيو/ حزيران 2011.

30 المجلس الآشوري في أوروبا، "التمييز العرقي في قوات الشرطة العراقية: حالة الآشوريين في سهل نينوى في شمال العراق"، ديسمبر/ كانون أول 2010، ص 3

31 مقابلة ل MRG مع نيسان رزوقي، رئيس الوحدة الإدارية في بلدة قره قوش، 21 يونيو/ حزيران 2011؛ استشارة من قبل معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان في الحمدانية، محافظة نينوى، فبراير/ شباط – مايو/ ايار عام 2011.

32 مقابلة ل MRG ، أربيل، 18 سبتمبر/ أيلول 2011.

33 مقابلة ل MRG، مع حسن عثمان، عضو مجلس النواب في العراق، بروكسل، 6 ديسمبر/ كانون أول 2011.

34 مجموعة الأزمات الدولية، المصدر آنف الذكر، ص.27

35 هجمات ضد التركمان في كركوك، وانعكاساتها، مركز Orsam للدراسات الاستراتيجية بالشرق الأوسط، 21 أكتوبر/ تشرين أول 2011 . راجع (http://www.orsam.org.tr/en/showArticle.aspx?ID=873)

36 مقابلة ل MRG ، مع حسن عثمان، بروكسل، 6 ديسمبر/ كانون أول 2011.

37 مقابلة ل MRG ، قرقوش، 21 يونيو/ حزيران 2011.

38 رسالة من البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة (جنيف)، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 30 أبريل/ نيسان 2009 (متاح على) www2.ohchr.org/english/issues/religion/docs/response300409iraq .pdf

39 أسوشيتد برس، "العراق يحكم على 3 أشخاص بالموت في حادثة الهجوم على كنيسة في بغداد"، 2 اغسطس/ آب 2011 http://abcnews.go.com/International/wireStory?id=14210215#.T8dN41JrZmQ, accessed on 6 August 2011 بالرجوع إليه في 6 أغسطس/ آب 2011

40 الولايات المتحدة، لجنة الحرية الدينية الدولية، التقرير السنوي لعام 2011 في العراق.

41 ناشط مسيحي في المجتمع المدني، يتحدث في اجتماع نظمته MRG وIMC، في أربيل، 19 يونيو/ حزيران 2011، مع 12 فرد من ممثلي الأقليات من مختلف انحاء العراق. نص المقابلة في ملف مع الكاتب.

42 دستور العراق 2005، المادة 9 (ب).

43 مقابلة ل MRG ، أربيل، 18 سبتمبر/ أيلول 2011.

44 مقابلة ل MRG مع مسؤول في هيومن رايتس/ بعثة الأمم المتحدة، أربيل، 21 سبتمبر/ أيلول 2011.

45 الولايات المتحدة/ لجنة الحرية الدينية الدولية، التقرير السنوي 2008 حول العراق

46 ممثلون عن الأقليات تحدثوا في اجتماع أربيل، يونيو/ حزيران 2011 (انظر الحاشية 41).

47 مقابلة ل MRG مع سالم كاكو، عضو برلمان كردستان، 20 يونيو / حزيران2011.

48 مقابلة ل MRG مع مسؤول في هيومن رايتس/ بعثة الأمم المتحدة، أربيل، 21 سبتمبر/ أيلول 2011

49 "اجتماع استكمال البعد الإنساني: دور الشرطة المجتمعية في بناء الثقة في مجتمعات الأقليات – التقرير النهائي "منظمة الأمن والتعاون (برئاسة البرتغال) فيينا، 28–29 اكتوبر/ تشرين الأول 2002، ص 14.

50 المرجع نفسه، ص 10–11

51 لقاء وحديث في اجتماع أربيل، يونيو/ حزيران 2011 (انظر الحاشية 41).

52 مقابلة ل MRG مع المحلل الأمني للأمم المتحدة، أربيل، 19 يونيو/ حزيران 2011.

53 مركز نينوى للبحث والتطوير، مرجع سابق. سبق ذكره.

54 مقابلة ل MRG مع مسؤول في هيومن رايتس ، بعثة الأمم المتحدة، أربيل، 21 سبتمبر/ أيلول 2011.

55 المرجع نفسه.

56 مقابلة ل MRG عبر الهاتف، 13 نوفمبر/ تشرين ثاني 2011.

57 مقابلة ل MRG ، مع جونسن سياويش وسوزان خوشابا، أربيل، 22 يونيو/ حزيران 2011.

58 لقاء أربيل، يونيو/ حزيران 2011 (انظر الحاشية 41).
59 رسالة الكترونية من لويس إقليمس، 19 ديسمبر/ كانون أول 2011، في ملف مع الكاتب.
60 رسالة من البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة (جنيف)، المرجع السابق، سبق ذكره. (ترجمة من اللغة العربية بواسطة MRG)
61 رسالة الكترونية من لويس إقليمس، 7 ديسمبر/ كانون أول 2011
62 مقابلة ل MRG ، في قرقوش، 21 يونيو/ حزيران 2011.
63 رسالة الكترونية من موظف في بعثة الأمم المتحدة، ومقرها في بغداد، 19 ديسمبر/ كانون أول 2011 (في ملف مع الكاتب).
64 المادة 9 (د) من الدستور العراقي.
65 مقابلة ل MRG في أربيل، 18 سبتمبر/ أيلول 2011.
66 مقابلة ل MRG مع مسؤول في هيومن رايتس/ بعثة الأمم المتحدة، أربيل، 21 سبتمبر/ أيلول 2011.
67 مقابلة ل MRG عبر الهاتف، 13 نوفمبر/ تشرين ثاني 2011.

minority rights group international

العمل على تأمين حقوق الأقليات والشعوب الأصلية

الأرض وسبل العيش والهويات

تم استهداف أعضاء الأقليات العراقية، الدينية والعرقية، بحملة عنف منذ عام 2003، بما في ذلك هجمات بشاحنات ملغومة في قرى الأقليات في سهل نينوى، واحتجاز رهائن وتفجير عدد من المؤسسات الدينية والسياسية، وعمليات خطف وقتل وهجمات على مصالح تملكها الاقليات. ونتيجة لذلك، فقد فر عدد كبير من الأقليات من العراق. عدد أبناء طائفة الصابئة المندائيين، على سبيل المثال، قد انخفض إلى 1/10 من حجمها ما قبل عام 2003. العديد من النساء من الاقليات الدينية اضطررن لارتداء الحجاب بهدف إخفاء هويتهنّ في الأماكن العامة. هذه الخلاصة، تبحث في أسباب هذا العنف، وتناقش التوصيات لتحسين الأمن لهذه المجتمعات، في الوقت الذي يترافق كل ذلك، مع انسحاب الجيش الأميركي وزيادة الانقسامات السياسية في بغداد. هذه الخلاصة تستند إلى بحث ميداني أجري في العراق في شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب 2011. شارك في الاستطلاع ثلاثمائة فرد من 14 مكوّن وطائفة من أبناء الأقليات العرقية / الدينية، حول وجهات نظرهم بشأن الأمن في مجتمعاتهم، وعن مفهومهم لقوات الأمن، وآرائهم حول التدابير المتخذة لتحسين الوضع الأمني. كما أجريت مقابلات مع صانعي السياسات والمراقبين الخبراء. هذه الخلاصة تعقب التقرير المشترك الذي نشر من قبل مجلس الأقليات العراقية / IMCوالمجموعة الدولية لحقوق الأقليات MRG، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، بعنوان "أقليات العراق: المشاركة في الحياة العامة"، الذي تضمن بدوره، نتائج مسح مماثل حول القضايا التي تؤثر على مشاركة الأقليات في الحياة العامة، مثل حرية الدين، الحصول على الوظائف والخدمات العامة، ومعاملة النساء من الأقليات. وقد أجري البحث الأولي المستخدم في هذا التقرير من قبل مجلس الأقليات العراقية (IMC). وبهذه المناسبة، يسرّ المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG) أن تشكر السيد لويس إقليمس، مدير المشروع في مجلس الأقليات العراقية، وفريقه. كما يسرّ MRG أن تعترف بالشكر للمساهمة الرئيسية التي أدلى بها أفراد من مجتمعات الأقليات لإخراج هذه الخلاصة البحثية.

منسق البرنامج: كريس تشابمان.
رئيس التحرير: بيت ووكر.
منسق الإنتاج: ياسمين قريشي.
محرر النسخة: ريبيكا لي.
تحليل البيانات: لويس إقليمس، ليلى ألودات، بيتر هندرسون.

المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG)، هي منظمة غير حكومية (NGO) تعمل على تأمين حقوق الأقليات العرقية والدينية واللغوية في جميع أنحاء العالم، وتساهم في تعزيز التعاون والتفاهم بين المجتمعات. MRG تتمتع بموقع استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وعلى صفة مراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وهي مسجلة كجمعية خيرية برقم 282305، وكشركة محدودة الضمان في المملكة المتحدة برقم 1544957. مجلس الأقليات العراقية (IMC) منظمة غير ربحية من منظمات المجتمع المدني، تأسس عام 2005، بوصفه منظمة غير حكومية مسجلة في العراق. مجلس الأقليات العراقية، يدافع عن حقوق كل الأقليات، على أساس الديمقراطية والحرية والمساواة والأخوة والعدالة الاجتماعية والتعايش بين المواطنين والازدهار. أعضاء IMC هم من المتطوعين ومن المستقلين من أبناء المكوّنات العراقية، بما في ذلك التركمان والكرد الفيليين والمسيحيين (من السريان والكلدان والآشوريين) والأرمن المسيحيين والشبك، والآيزيديين والصابئة المندائيين. IMC يعمل أيضا مع البهائية، والكاولية/ الغجر ومع العراقيين السود، والكاكائية، والفلسطينيين.

تقدم المجموعة الدولية لحقوق الأقليات MRG، امتنانها للاتحاد الأوروبي (من خلال المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان) لمساهمتها المالية من أجل تحقيق هذه الخلاصة. محتويات هذه الوثيقة من مسؤولية كلّ من MRG وIMC حصرًا، ولا يمكن تحت أي ظرف من الظروف، اعتبارها تعكس موقف الاتحاد الأوروبي.

مجموعة حقوق الأقليات الدولية 54 كومرشيال ستريت، لندن E1 6LT ، المملكة المتحدة
هاتف: 4200 7422 20 (0) 44+ – فاكس: 4201 7422 20 (0) 44+
العنوان الالكتروني: minority.rights@mrgmail.org موقع الشبكة: www.minority.rights.org

رقم الكتاب القياسي الدولي ISBN 2 15 907919 1 978